مونيه - صفي

مشكلة تنمية الاقتصاد القومي

AMERICAN UNIVERSITY
LI . . Y
OF BEIRUT

F
338.962
M59mA

مشكلة تنمية الاقتصاد القومي

هنري مونيه

القاهرة
١٩٥٣

F
338.962
M59mA

(٢)

مشكلة تنمية الاقتصاد القومي

لكلية الدراسات العربية بجامعة الدول العربية
مع صادق الجمعية
المعلمي

هنري مونيه

القاهرة
١٩٥٣

اقتصرت طبعة هذه الرسالة على مائتى نسخة ، وغير
مسموح بنقل أو نشر أية فقرة منها دون إذن

تقـــديم

كنت متتبعا منذ زمن أبحاث الأستاذ مونييه [1] فى المسائل الاقتصادية ، ومن بضعة أشهر حدثنى عن أفكاره فى مشكلة تنمية الاقتصاد القومى ، وبدت لى أفكار جديرة بأن تعرف وتناقش . فطلبت منه أن يعد فيها مذكرة ، ووعدت بأن أعمل على وضعها تحت أنظار من لهم فى توجيه الشئون العامة نصيب . ولما أتمها ، وجدتها بحثاً من الخطورة بمكان ، بحيث رأيت من واجبى أن أعربه بنفسى — رغم ضيق وقتى — ضماناً لعرضه العرض اللائق والسليم .

ويجمع هذا البحث ، المختصر والشامل فى آن واحد ، بين الطابع العلمى الذى يحاول دائماً أن يعول على أرقام ثابتة وبيانات دقيقة ، والطابع العملى الذى يلتزم حدود الواقع والممكن فى كل ما يرسم من حلول . وهو خلاصة تفكير أستاذ عاش فى مصر ربع قرن أو يزيد ، وأصبح الآن على أهبة العودة إلى وطنه ليستقر فيه .

وأعتقد أن هذا البحث يأتى فى الوقت المناسب ، ليكون محل دراسة وتعليق ، فيساعد على توجيه الأذهان نحو حقيقة المشكلة الاقتصادية وما تتطلبه من حلول . ولا أشك فى أن كل من يعنى بالشئون الاقتصادية والاجتماعية ، وكل من يشترك فى رسم سياسة الغد أو يساهم فى تنفيذها ، إنما يهمه أن يقف على ما جاء فى الصفحات الآتية من شرح وتحليل .

مريت غالى

أول فبراير ١٩٥٣

---

(١) Professeur Henri Meunier

الباب الأول

الوقائع الأساسية

كل قياس إنما هو ضرب من المقارنة والموازنة ، ولا سبيل لتكوين فكرة صحيحة عن الأوصاف والعوارض الخاصة بالاقتصاد المصرى إلا بمقارنة الأرقام الدالة عليها بالأرقام المماثلة الخاصة باقتصاد البلاد الأخرى .

١ — **كثافة السكان** : تترجم الأرقام الآتية عن كثافة السكان فى مصر وفى بعض البلاد الأخرى ، فتبين متوسط عدد الأفراد فى الكيلو متر المربع من المساحة التى يستفاد بها فعلا فى كل بلد (باستبعاد الصحارى والجبال والأراضى غير المعمورة) :

	مزارع ومراعى فقط	مزارع ومراعى وغابات
مصر	٨٣٥	٨٣٥
هولاندا	٤١٥	٣٨٥
بلجيكا	٤٧٥	٣٧٠
اليابان	١٢٥٠	٢٦٥
بريطانيا	٢٥٥	٢٤٠
ألمانيا	٣٣٥	٢٢٠
الهند	٢٢٥	١٨٥
إيطاليا	٢٢٠	١٧٠
سويسرا	٢١٥	١٥٠
الدانمارك	١١٥	١١٠
فرنسا	١٢٥	٩٥
الولايات المتحدة	٣٥	٢٠

وتبرز خطورة كثافة السكان فى مصر (وهى تكاد تضرب الرقم القياسى العالمى) إذا لوحظ :

أولا ، أن الزراعة أساس الاقتصاد القومى المصرى وأهم مصدر لإيراداته الأولية ، لأن إيرادات الصناعة لاتزال قليلة فلا تزيد عن ربع الإيراد الزراعى أو ثلثه .

ثانياً ، أن إيراد مصر من الخارج (رؤوس أموال ، أسطول تجارى ، سياحة الخ) ضئيل جداً .

ويمكن أن يقدر عدد السكان الذى يتناسب مع الاقتصاد المصرى وطاقته الإنتاجية الحالية بنحو ١٠ أو ١٢ مليون فقط ؛ ومنذ أن جاوز عددهم هذا الحد ، أصبحت مصر فى ازدحام حقيقى ، فعانت النتائج المترتبة حتما على زيادة السكان عن القدر المناسب وأهمها :

(ا) من الناحية الاقتصادية : نقص مطرد فى صافى إنتاج الفرد العامل ، وهبوط متصل فى قيمة أجره الحقيقية (على إثر زيادة التنافس بين العاملين) وبالتالى فى قوته الشرائية ، وركود فى الاقتصاد الوطنى (من جراء ضعف الادخار ونقص رؤوس الأموال للتوظيف فى إنتاج جديد) ، ونقص مطرد فى نصيب كل ساكن من سلع الاستهلاك (تغذية ، ملبس ...) مع صعود مطرد أيضاً فى غلاء المعيشة (على إثر التنافس بين المستهلكين) ، وفى نهاية المطاف انخفاض تدريجى فى مستوى معيشة الغالبية العظمى من السكان .

(ب) من الناحية الاجتماعية : زيادة تدريجية فى الفوارق بين الطبقات (زيادة الثراء لدى أقلية وزيادة الفقر لدى الأكثرية) وبالتالى سخط على الأوضاع القائمة وانتشار الآراء المتطرفة .

(ج) من الناحية الصحية : نقص مطرد فى التغذية لدى جميع الطبقات الفقيرة (قلة الكمية مع نقص فى العناصر الضرورية ، كالكالسيوم والفوسفور والفيتامينات ...) وبالتالى ضعف الأجسام (قلة المناعة ضد الأمراض ، والسل بالأخص) وهبوط المقدرة على العمل والنشاط الجسمى والعقلى ، الخ .

وبالاختصار فازدحام السكان فى مصر هو العامل الهام والأول الذى يتحكم فى اقتصاد البلاد جميعه ، ليفرض عليه خصائصه ، ويسبب مباشرة ما يصيبه من اختلال وضعف ونقص . تلك حقيقة أساسية يجب أن تكون دائماً حاضرة فى الأذهان ، وواضح أن برنامجاً منطقياً للتنمية الاقتصادية لابد أن يرمى أولا إلى علاج نتائج الزيادة فى عدد السكان ، وبالأخص نتائجها الجسمية والعقلية .

ذلك أن الانسان هو العنصر الأساسى الذى يكيف النمو الاقتصادى ، فيترجم هذا النمو عن مجموع المقدرة والمهارة والنشاط لدى الأفراد . وفى آخر تحليل ، فإن اقتصاد أى بلد يخلقه سكان هذا البلد ، ويستتبع هذا أن اقتصاده لن ينمو ويتقوى إلا بنمو نشاط سكانه وتقوية قدرتهم على العمل والإنتاج ، وأن أى برنامج للتنمية الاقتصادية يغفل هذه القاعدة الأساسية إنما يكون خاطئاً فى أساسه ومحدوداً فى فائدته .

٢ — **الانتاج الزراعى:** تحقق الزراعة وحدها (بما فيه تربية الحيوان) ثلاثة أرباع الإيرادات الأولية (وتحقق الصناعة الربع الأخير منها) ، ويمثل الآن صافى الإيراد الزراعى حوالى ٤٠ أو ٤٥ ٪

من مجموع الإيراد القومى . فالزراعة أهم مورد فى الاقتصاد المصرى ، وتأثيرها قاطع فى تطور الإيراد العام وبالتالى فى مستوى معيشة السكان .

وفى سنة ١٨٩٧ كانت مساحة الزراعات ٦,٨ مليون فدان ، وعدد السكان ٩,٧ مليون ، فكان المتوسط الإحصائى لما يخص الفرد ٠,٧ فدان أو ١٧ قيراط تقريباً . أما فى ١٩٥٠ ، فبلغت مساحة الزراعات ٩,٢ مليون فدان ووثب عدد السكان إلى نحو ٢٠ مليون ، وبهذا هبط متوسط نصيب الفرد إلى أقل من ٠,٥ فدان أو ١٢ قيراط . وجدير بالملاحظة أنه كان يجب أن تبلغ مساحة الزراعات ١٤ مليون فدان فى الوقت الحالى (بدل ٩,٢) لكى يتعادل مايخص الفرد منها بما كان عليه فى سنة ١٨٩٧ .

وفوق هذا ، فإن القيمة الحقيقية للمحصولات الزراعية (التى تمثل ٧٥٪ من جملة الإيراد الزراعى) قد هبطت هبوطاً محسوساً ، على إثر نقص غلة الأرض [1] وانخفاض أثمان المحاصيل الزراعية بالنسبة إلى غلاء المعيشة ، ويتضح ذلك من الأرقام الآتية :

	١٩١٣	١٩٤٧
مساحة الزراعات	١٠٠	١١٩
متوسط غلة الزراعات	١٠٠	٩٥
غلاء المعيشة	١٠٠	٣٦٥
متوسط أثمان الحاصلات الزراعية	١٠٠	٢٤٠
القيمة الحقيقية لجملة الحاصلات الزراعية	١٠٠	٧٥
عدد السكان	١٠٠	١٦٠

فالقيمة الحقيقية لجملة الحاصلات الزراعية لم تبلغ إذن فى ١٩٤٧ إلا ثلاثة أرباع ما كانت عليه فى ١٩١٣ ؛ وبما أن عدد السكان قد زاد كثيراً فى أثناء تلك الفترة ، فلم تعد هذه القيمة تبلغ سوى نصف (على وجه التحديد : ٠,٤٧) ما كان يجب أن تبلغه لتتمشى مع زيادة السكان .

فقد هبط كثيراً الإيراد الزراعى — وإن كان قد صعد فى ظاهره تبعاً لانخفاض قيمة العملة — من جراء البطء فى زيادة المساحة المزروعة والهبوط فى القيمة الحقيقية للانتاج الزراعى . صحيح أن بعض النقص فى الإيراد الزراعى تقابله زيادة فى إيراد أوجه النشاط الاقتصادى الأخرى وأخصها الصناعة ، لكن هذه الزيادة لم تعوض نقص الإيراد الزراعى ، وخاصة إذا لوحظ أن النشاط غير الزراعى لايزال ضعيفاً فى نموه وفى كفايته الإنتاجية . وهذه الواقعة من أهم أسباب الركود فى الإيراد القومى ، والهبوط المطرد فى متوسط الإيراد الفردى تبعاً لتكاثر السكان .

---

(١) انظر الجدول فى صفحة ٣٨ .

٣ — **انتاجية الصناعة** : يعنى بإنتاجية الصناعة صافى غلة النشاط الصناعى، وتصور بواسطة النسبة الرقمية بين القيمة الإجمالية للانتاج وصافى هذه القيمة (أى أن صافى القيمة عبارة عما يتبقى من القيمة الإجمالية بعد استنزال العناصر التى تحتسب قيمتها وإيراداتها فى نواح أخرى ، كالمواد الخام والوقود والنقل وغيرها ، فهى القيمة الإضافية التى تخلقها العملية الصناعية) .

وبحسب البيانات الواردة فى الإحصاءين الصناعيين فى سنتى ١٩٤٥ و ١٩٤٨ ، كانت هذه النسبة فيما يتعلق بمختلف الصناعات كالآتى :

	القيمة الإجمالية	صافى القيمة	النسبة
	(بملايين الجنيهات)		
١٩٤٥	١٦٨,١	٤١,١	٠,٢٥
١٩٤٨	١٩٧,٤	٥٤,٦	٠,٢٨

أما إذا استبعدت الخدمات العامة كالماء والكهرباء وغيرها ، أصبحت النسبة كالآتى :

١٩٤٥	١٥٩,٦	٣٧,٥	٠,٢٣٥
١٩٤٨	١٨٧,٢	٤٩,٥	٠,٢٦٤

ونفس الحساب فى ٢٧ من البلاد الأخرى (فى أوربا وآسيا وأمريكا الشمالية والجنوبية والقارة الاسترالية) يسفر عن متوسط قدره ٠,٤٢٣ (مع حد أعلى يبلغ ٠,٦٥ وحد أدنى يبلغ ٠,٢٢) ، فإنتاجية الصناعات المصرية أضعف منها فى الصناعات المماثلة فى أغلب البلاد الأخرى ، إذ أنها لا تبلغ سوى ٦٠ ٪ من المتوسط المسجل لتلك البلاد .

وباعتبار الإنتاجية (أو الكفاية الإنتاجية) بوجه عام نتيجة لعاملين ، أولهما رأس المال وثانيهما العمل ، يرجع ضعف إنتاجية الصناعة المصرية إلى الأسباب الآتية :

(ا) قلة رؤوس الأموال الموظفة : فى ١٩٤٨ كان متوسط رأس المال الموظف بالنسبة للعامل الصناعى الواحد فى مصر ٢٨٠ جنيه (أى مايوازى نحو ١١٠٠ دولار أمريكى) بينما كان يتراوح قبل الحرب الأخيرة (١٩٣٥ — ١٩٣٨) بين ٣٠٠٠ و ٦٠٠٠ دولار فى بلاد أخرى كالولايات المتحدة وانجلترا وسويسرا وفرنسا والمانيا وبلجيكا الخ .

(ب) قلة غلة العمل ، من جراء :

— بعض أوجه النقص والضعف فى اليد العاملة (توجد تفاصيل عن هذا الموضوع فى بحث الدكتور جمال الدين سعيد عن « إنتاجية العمل فى الصناعة المصرية » فى مجلة مصر المعاصرة ، مايو-يونيه ١٩٥٠) ؛

— واستخدام عدد من الأيدى العاملة زائد عن حاجة الإنتاج ، نظراً لضرورة إيجاد عمل لعدد

متزايد من الناس (اثر من آثار زيادة السكان) ، وخلق وظائف لبعض الناس دون أن تدعو إليها فائدة أو ضرورة ؛

— ونتيجة لهذا بقيت القيمة السنوية لصافى إنتاج العامل قليلة فى مصر ، رغم كثرة ساعات العمل نسبياً ؛ فلم تبلغ تلك القيمة فى المتوسط سوى ١٩٠ جنيه تقريباً فى سنة ١٩٤٨ مع أن ساعات العمل كانت ٥١,٥ أسبوعياً ، فى حين أنها كانت ٦٨٠ جنيه فى انجلترا (سنة ١٩٤٨ ، ٤٥ ساعة أسبوعياً) ، و ١٨٠٠ جنيه فى كندا (سنة ١٩٤٩ ، ٤٢ ساعة أسبوعياً) ، و ٢٣٨٠ جنيه فى الولايات المتحدة (سنة ١٩٤٩ ، ٣٩ ساعة أسبوعياً) .

(ج) ويمكن إضافة سبب ثالث ، هو أن رجال الأعمال بوجه عام قد عنيوا بما تغله مؤسساتهم من مال أكثر من عنايتهم بتحسين غلتها الإنتاجية الفعلية ؛ وهذه الغلة الأخيرة هى المهمة اقتصادياً واجتماعياً ، لأن صافى قيمة الإنتاج الصناعى (أو قيمته الإضافية كما سبقت الإشارة إليه) هو الذى يساهم فعلا فى تكوين الإيراد القومى وفى رفع مستوى معيشة السكان . ويبدو أن هذا الاعتبار الأساسى كثيراً مايهمل أو يغفل فى مصر .

٤ — **الانتاجية الفعلية للنفر** : يستنتج من تحليل الوقائع الاقتصادية :

(ا) أن هناك علاقة عامة ، وثابتة إلى حد ما ، بين متوسط الإيراد الفردى من جهة ، والوسائل النقدية (نقد متداول وودائع فى المصارف) بالنسبة إلى عدد السكان من جهة أخرى ؛ فى الغالب يتغير الإيراد الفردى بتغير الوسائل النقـــدية ، فيصعد كلما زادت تلك الوسائل (فيما عدا بعض الحالات الاستثنائية) ؛

(ب) أن النسبة الرقمية بين متوسط الإيراد والوسائل النقدية تختلف حسب البلاد باختلاف الظروف الخاصة بكل منها (كالسياسة النقدية والاجتماعية ، أوالتضخم المالى المترتب على الحرب ولوازم التعمير الخ) ؛

(ج) أن هذه النسبة تكبر بوجه عام فى البلاد التى يقل فيها النقد وتصغر فى البلاد التى يكثر فيها النقد (قاعدة الغلة التنازلية) .

ولئن صعب إيضاح المعنى الاقتصادى الدقيق لهذه النسبة ، فيمكن فى شىء من التبسيط أن يقال إنها تترجم عن الإنتاجية الفعلية ، أو الغلة الاقتصادية ، للوسائل النقدية .

وفيما يتعلق بمصر ، كانت النسبة سنة ١٩٥٠ كالآتى :

متوسط الإيراد الفردى	١٠٥ دولار (تقريباً)
متوسط الوسائل النقدية للفرد	٦٠ دولار
النسبة بين الإيراد والنقد	١,٧٥

ونفس الحساب فى ٢٥ بلد آخر، من بينها ١٢ غنية (متوسط الإيراد الفردى : من ٤٠٠ إلى ١٥٥٠ دولار ، متوسط الوسائل النقدية للفرد : من ١٨٠ إلى ٧٧٥) و ١٣ غير غنية (إيراد فردى : من ٥٠ إلى ٣١٠ دولار ، وسائل نقدية : من ١١ إلى ١٠٥) يسفر عن الأرقام الآتية :

	أعلى نسبة	أوطى نسبة	متوسط
بلاد غنية (١٢ بلد)	٣,٥٠	١,٤٨	٢,٢٨
بلاد غير غنية (١٣ بلد)	٥,١٧	١,٦١	٣,٣٥
المجموع (٢٥ بلد)	—	—	٢,٨٤

ومن هذا يتبين أن تلك النسبة أوطى فى مصر منها فى أغلب البلاد الأخرى . وبالأخص أنها لا تبلغ سوى نصف (٥٢٪) المتوسط الملحوظ فى البلاد غير الغنية التى تشابه ظروفها ظروف مصر إلى حدما . ويبرز ضعف الرقم المصرى إذا قورن بالأرقام الخاصة بإسبانيا وفنلاندا ، اللتين تعادلان مصر تماماً فى متوسط الوسائل النقدية للفرد :

	وسائل نقدية للفرد	متوسط الإيراد الفردى	النسبة
مصر	٦٠ دولار	١٠٥ دولار	١,٧٥
إسبانيا	٦٠ »	٢٤٠ »	٤,٠٠
فنلاندا	٦٠ »	٣١٠ »	٥,١٧

وواضح إذن من المقارنات السابقة أن الغلة الاقتصادية للنقد فى مصر (المتداول منه والمودع) أقل منها فى أغلب البلاد الأخرى .

٥ — **الانتاجية العامة للاقتصاد القومى** : يمكن تصوير تلك الإنتاجية العامة بوسيلتين ، إحداهما تحديد متوسط الإنتاجية للفرد العامل ، والأخرى تحديد النسبة الرقمية بين الإيراد القومى والثروة القومية ، لأن هذه النسبة تمثل فى الواقع الفائدة الحقيقية الناتجة عن الثروة الوطنية (أى جملة ما للبلد من مال ومنشآت وموارد معروفة) .

(ا) متوسط إنتاجية الفرد العامل . يتمثل هذا المتوسط ، فى مصر وفى بعض البلاد الأخرى ، فى الأرقام الآتية (بالدولار) :

	١٩٠٧	١٩٢٧	١٩٣٥	١٩٥٠
مصر	٢٩٥	٢٥٠	١٦٠	٢٣٥
الولايات المتحدة	١١٥٠	١٤٩٥	١٢٥٥	٣٦٥٠
بريطانيا	٩٠٠	١٠٨٠	١١٤٥	١٤٠٥
فرنسا	٦٢٥	٦٤٠	٦٧٠	١١١٠
ألمانيا	٦٣٠	٦٦٥	٦٩٥	١٠٥٠
السويد	٤٠٠	٦٣٥	٧٧٠	١٨٢٠
إيطاليا	٢١٥	٤٠٠	٤٠٥	٣٧٠
سويسرا	٥٨٠	٩٠٠	٩٨٠	—
اليابان	١٠٠	١١٥	٣٤٥	—

ويتبين من هذا الجدول أن متوسط الإيراد الناتج من الفرد العامل منخفض فى مصر انخفاضاً كبيراً بالنسبة إليه فى البلاد الأخرى ، وأن هذا الإيراد — على انخفاضه — يتجه نحو الهبوط (إذ أن وحدة القياس ، وهى الدولار ، نقصت قيمتها الحقيقية ٤٠ ٪ تقريباً بين ١٩٣٥ و ١٩٥٠) والظاهرتان نتيجة تكاثر السكان .

(ب) النسبة بين الإيراد القومى والثروة القومية . تتمثل هـذه النسبة لمصر سنة ١٩٥٠ فى الأرقام التقريبية الآتية :

	ثروة قومية	إيراد قومى	الفائدة الحقيقية الناتجة
	(بملايين الجنيهات)		
الميدان الزراعى	٢٦٠٠	٣٢٥	٪ ١٢,٥
الميادين الأخرى	٢٤٠٠	٤٢٥	٪ ١٧,٧
مجموع الاقتصاد القومى	٥٠٠٠	٧٥٠	٪ ١٥,٠

أما فى البلاد الأخرى ، فتبلغ الفائدة الحقيقية :

الميدان الزراعى	من ٦ إلى ١٢ ٪	متوسط ١٠ ٪ تقريباً
الميادين الأخرى	من ٢٤ إلى ٣٤ ٪	« ٣٢ ٪ «
مجموع الاقتصاد القومى	من ١٦ إلى ٢٢ ٪	« ٢٠ ٪ «

ولئن كانت هذه الأرقام والنسب تقريبية فقط ، لنقص البيانات الدقيقة والكاملة ، فإنها تشير على كل حال إلى أن إنتاجية الاقتصاد المصرى أعلى من المتوسط فى ميدان الزراعة (إنتاج قطن من أجود

الأنواع وأحسن الرتب ، والحصول على أكثر من محصول واحد سنوياً مقابل محصول واحد أو أقل فى البلاد الأخرى) ، وأقل من المتوسط فى الميادين الأخرى (وخاصة الصناعة) ، وأقل منه أيضاً فى مجموع الاقتصاد .

* * *

وتنتهى المقارنات السابقة كلها إلى النتيجة الآتية ، ألا وهى أن إنتاجية الاقتصاد القومى فى مصر — فى جملته وفى عناصره الهامة — أضعف منها فى أغلب البلاد الأخرى . فصافى غلة الاقتصاد المصرى قليل وغير كاف ؛ وبما أن اقتصاد كل بلد مبنى على نشاط سكانه ، فيستتبع حتما أن المقدرة الاقتصادية لسكان القطر المصرى ناقصة وغير كافية ، ولاتتناسب مع حاجاتهم .

ويهمنا الآن أن نحدد الأسباب الأساسية لهذا الوضع غير السليم .

الباب الثانى

الأسباب الهامة

غنى عن البيان أن ضعف إنتاجية الاقتصاد القومى يرجع فى أساسه إلى كثرة السكان ، لكن هناك أسباب أخرى جاءت لتضم مفعولها إلى هذا السبب الأول ، وتزيد من آثاره السيئة . ومن بين هذه الأسباب : السياسة الاقتصادية العامة ، والسياسة القطنية ، وبعض العوامل النفسية والصحية .

١ — **زيادة السكان وانتاجية الزراعة** : كان لزيادة السكان الضخمة أثر عام فى إنتاجية الزراعة ، يمكن تلخيصه كالآتى : بما أن مساحة الأراضى المزروعة لم تزد بنسبة زيادة السكان ، فلم تزد كمية العمل الزراعى بنسبة زيادة الأيدى العاملة فى الزراعة ؛ وبذا اطرد النقص فى نصيب كل فرد من العمل الزراعى ، مما أدى إلى نقص الإنتاجية الفعلية للعامل ، وبالتالى إلى هبوط القيمة الحقيقية للأجور وإلى انخفاض مقدرة الأفراد الشرائية . ويرسم الجدول الآتى سير هذا التطور :

	١٩٠٧	١٩٣٧	١٩٤٧
مساحة الزراعات (بآلاف الأفدنة)	٧٦٦٢	٨٦٦١	٨٩٠٠
عدد العاملين فى الزراعة (بآلاف الرجال)	٢٠٠٠ (؟)	٣٠٠٢	٣٦٥٦
متوسط ما يفلحه العامل الواحد (بالفدان)	٣,٨	٢,٩	٢,٤
متوسط أيام العمل فى السنة لكل عامل (بواقع ٦٠ يوماً للفدان)	٢٣٠	١٨٥	١٤٥
القيمة الإجمالية للانتاج الزراعى (بملايين الجنيهات)	٨٠	١٣٠	٢٧٠
متوسط إنتاجية العامل الواحد محسوب بالجنيه الورق	٣٥,٠	٤٣,٤	٧٣,٨
« « « « محسوب بالجنيه الذهب (سنة ١٩١٣)	٣٥,٠	٢٧,٠	٢٠,٢

ويتبين من هذه الأرقام أنه بين ١٩٠٧ و ١٩٤٧ :

(ا) هبطت المساحة التى يفلحها العامل الواحد فى الزراعة من ٣,٨ فدان فى المتوسط إلى ٢,٤ فدان ؛

(ب) هبط متوسط عدد أيام العمل الواحد فى السنة من ٢٣٠ إلى ١٤٥ ؛

(ج) هبطت إنتاجية العامل الواحد ، فإن كانت قيمتها الظاهرية (المحسوبة بالجنيه الورق الذى نقصت قدرته الشرائية على مر السنين) قد ارتفعت ، انخفضت قيمتها الحقيقية (المحسوبة بالجنيه الذهب الذى لم تتغير قدرته الشرائية تقريباً) ، إذ هبطت من ٣٥,٠ فى ١٩٠٧ إلى ٢٠,٢ فى ١٩٤٧ ، بمعنى أن

القوة الشرائية التى يحصل عليها العامل فى الزراعة من عمله الزراعى انخفضت إلى ٦٠ ٪ فقط مما كانت عليه منذ أربعين عاماً .

ولسنا فى حاجة أن نؤكد التعاليم الاقتصادية الخطيرة التى تخلص من الأرقام السابقة ، غير أنه من المفيد أن نكملها ونوضحها ببعض المقارنات بين مصر وبلاد أخرى فى هـذا المجال :

(ا) كثافة الرجال العاملين فى الزراعة . تبين الأرقام الآتية متوسط عدد الرجال العاملين بالزراعة فى ١٩٣٧ لكل ألف فدان من الأراضى الزراعية والمراعى :

مصر	٦٨٠	سويسرا	٧٠	روسيا	٢٧
اليابان	٣٦٥	ألمانيا	٦٨	كندا	١٥
بلجيكا	١٦٣	الدانمارك	٦٠	الولايات المتحدة	١١
هولاندا	١٠٠	فرنسا	٥٥	الأرجنتين	٣
بولونيا	٨٥	بريطانيا	٣٠	استراليا	٣

(ب) إنتاجية الرجل العامل فى الزراعة . تبين الأرقام الآتية متوسط قيمة الإنتاج الزراعى لكل عامل فى الزراعة فى المدة بين ١٩٢٥ و ١٩٣٤ (بالدولار) :

مصر	١٧٠	كندا	٦٢٠	بلجيكا	٣٩٥
استراليا	١٥٢٥	هولاندا	٥٨٠	السويد	٣٥٠
الأرجنتين	١٢٣٥	ألمانيا	٤٩٠	بولونيا	١٩٥
الولايات المتحدة	٦٦٠	بريطانيا	٤٧٥	اليابان	١٢٠
الدانمارك	٦٤٠	فرنسا	٤١٥	روسيا	٩٠

(ج) تطور الإنتاجية للعاملين بالزراعة . يمكن تلخيص هذا التطور فى الأرقام الآتية التى تبين متوسط إنتاج العامل الزراعى فى مصر وفرنسا والولايات المتحدة أثناء نصف القرن الأخير (بالجنيه المصرى بقيمته فى سنة ١٩١٣ مع حذف الكسور) :

	١٨٩٨	١٩٠٧	١٩٢٧	١٩٤٦ / ١٩٤٨	
مصر	٢٦	٣٥	٢٧	٢٠	(١٩٤٧)
فرنسا	٤٨	٥٠	٥٦	٦٦	(١٩٤٨)
الولايات المتحدة	٦٥	١٠٥	١٥٠	٢٩٥	(١٩٤٦)

وتوضح المقارنات السابقة ثلاث حقائق هامة :

أولا ، الكثافة الزائدة فى المشتغلين بالزراعة فى مصر ، فقد تجاوزت الحد المناسب إلى درجة أنه كان يمكن معها خفضها إلى النصف دون أن يؤدى ذلك إلى هبوط الإنتاج الزراعى ؛

وثانياً ، ضعف إنتاجية العامل بالزراعة فى مصر بالنسبة إليها لدى العاملين بالزراعة فى أغلب البلاد الأخرى ، وذلك رغماً عن الظروف المواتية التى تتمتع بها الزراعة المصرية (جودة القطن مثلا وارتفاع ثمنه ، استنبات أكثر من زراعة واحدة فى العام مما يجعل مساحة الزراعات تزيد فى مصر عن مساحة الأرض المزروعة بنسبة ١ : ١,٦ تقريباً) ؛

وثالثاً ، تباين تطور الإنتاجية لدى العامل بالزراعة فى مختلف البلاد ، فكان الصعود كبيراً فى الولايات المتحدة بينما كان فى فرنسا بطيئاً ولكن مستمراً ، فى حين أن الهبوط ما زال يطرد فى مصر منذ أربعين عاماً .

وجميع الوقائع التى أشرنا اليها نتيجة مباشرة لاطراد كثافة السكان . وبما أن الزراعة هى النشاط الاقتصادى الأساسى أو الأوّلى — وبالأخص فى بلد زراعى كمصر — فلسنا فى حاجة الى تفصيل خطورة الآثار المترتبة على هذا فى الاقتصاد القومى وفى معيشة السكان .

٢ — **السياسة الاقتصادية العامة** : منذ بضع عشرات السنوات لم تحظ مصر بخطط جديرة بأن تسمى سياسة اقتصادية . ذلك أنها أغفلت أو أهملت مشاكلها الاقتصادية الهامة والملحة ، وأنكرت أبسط الحقائق الاقتصادية ، فسارت بغير حذر ولا نظر إلى المستقبل .

وقد يكون أوضح مثل من أمثلة ذلك القصر فى النظر — وأكثرها نكبة على البلاد — إهمال بسط المساحة المزروعة وعدم السير فيه على هدى خطة منطقية ومنتظمة ، ومتمشية مع الزيادة السريعة فى عدد السكان :

— فقد بلغ متوسط الزيادة السنوية فى المساحة المزروعة ، بين ١٩١٨ و ١٩٢٨ ، ٢٢ ٥٠٠ فدان ، بينما كان يجب أن يكون ٤٨,٨٠٠ فدان ، أى بعجز سنوى قدره ٢٦,٣٠٠ فدان ؛

— أما بين ١٩٢٨ و ١٩٥٠ ، فلم تبلغ هذه الزيادة سوى ١١٠٠٠ فدان سنوياً فى المتوسط ، فى حين أنه كان يجب ألا يقل عن ٨٤٠٠٠ فدان ، أى بعجز سنوى قدره ٧٣٠٠٠ فدان فى المتوسط طوال مدة السنوات الثلاث والعشرين الأخيرة .

وبذلك بطئت حركة الزيادة فى المساحة المزروعة فى نفس الفترة التى أسرعت فيها زيادة السكان . وواضح أن هذا التفاوت كان لا مناص من أن يثقل الاقتصاد المصرى إلى درجة خطرة ، ويسبب فيه نوعاً من التوتر الداخلى المتزايد على مر السنين ، ويؤدى إلى زيادة الهبوط فى مستوى المعيشة العام .

ومن جهة أخرى كاد التدخل الحكومى يقتصر على وسائل الحماية أو المساعدة ، وكانت فى جملتها

وسائل محدودة فى نظرتها وأثرها ، ورمت غالباً إلى إنقاذ بعض فئات المنتجين من مصاعب جروها على أنفسهم بأخطائهم أو غلوهم . وهذه الإجراءات ، التى أملتها ضرورات الساعة أواتخذت تحت ضغط ذوى المصلحة فيها ، والتى لم تدرس آثارها العميقة فى الاقتصاد القومى ، أدت بوجه عام إلى النتائج الآتية :

(ا) أتاحت لبعض فروع الإنتاج أن تعيش وتنمو فى وضع اصطناعى وغير اقتصادى . وإن كانت الصناعات الناشئة فى حاجة إلى حماية مناسبة ، فلا ينكر مثلا أن ضعف إنتاجية الصناعة المحلية فى جملتها يرجع فى قدر منه إلى الحماية الزائدة التى حظيت بها .

(ب) ولم ترغم المنتجين على أن يغيروا أساليب إنتاجهم ، لكى يقوم على أسس سليمة تمكنه من أن يواجه المنافسة الخارجية فى الظروف العادية ؛ بل سمحت لهم — وشجعتهم أحياناً — أن يتوانوا عن تحسين أساليب الإنتاج وعناصره ، فيعبثوا بأهم موارد البلاد .

(ج) وبدل أن تسهر على تقويم عوامل الضعف والانحراف التى تهدد الاقتصاد القومى ، تركته للدوافع الخاصة دون نظرة عامة وخطة مدروسة ، فزادت تلك العوامل حدة وانتشاراً ، مما أضعف البنيان الاقتصادى وزاد اختلال التوازن فيه .

(د) وأخيراً ، بما أنه لا مفر من أن يتحمل عامة السكان — بصورة أو أخرى — ثمن الحماية الزائدة ، فقد أدت الى استقطاع مباشر أو غير مباشر من ايرادات المجتمع على قلتها ، مما ساعد فى آخر تحليل على هبوط مستوى المعيشة .

٣ — **السياسة القطنية** : تبدو سياسة مصر القطنية فى آن واحد ثابتة ثباتاً ملحوظاً وبسيطة إلى حد الإفراط . ذلك أنها كادت تقتصر على الفكرة البدائية الآتية : صناعة النسيج فى العالم محتاجة إلى القطن المصرى — وخاصة الطويل التيلة — ولا تستطيع أن تجد عنه بديلا ؛ وإذن فى وسع مصر أن تبيع قطنها بالثمن الذى تريده ، ولو كان هذا الثمن مبالغاً فيه وغير اقتصادى ؛ وكلما ارتفع الثمن زادت المبالغ الواردة من المشترين فى الخارج ، وفى هذا مصلحة مصر وسكانها .

على أن دراسة واقعية تبين أن التشبث الأعمى بسياسة « الثمن الأقصى » قد أدى إلى النتائج العامة الآتية :

— صحيح أن مصر بفضل ارتفاع أثمان قطنها حصلت من الخارج على أموال ضخمة ، فقبضت نحو مليارين من الجنيهات (توازى نحو ٤ أو ٥ مليارات من الجنيهات الحالية) بين ١٩٠٠ و ١٩٥١ ، أى متوسط ٨٠ إلى ١٠٠ مليون فى السنة فى نصف القرن الأخير .

— لكن مقابل ذلك :

(ا) قد أثرت زراعة القطن تأثيراً مضراً فى غلة الزراعات الأخرى (فى كمها ونوعها) وخاصة الزراعات الغذائية الأساسية ، التى أهملت إلى حد ما بسبب انصراف العناية كلها إلى زراعة القطن ؛

(ب) وحملت السوق القطنية المصرية على أن تتبع سياسة غير حكيمة ، فأدت أخطاؤها وغلوها إلى أزمات قطنية عنيفة ، رجت البنيان الاقتصادى المصرى وأضعفت كيانه ؛

(ج) ولأن أثمان القطن كثيراً ما كانت غير اقتصادية (بمعنى أنها لم تناسب قيمته الاقتصادية الحقيقية) أدت حتما إلى نوع من التضخم العام ، تمثل فى زيادة مطردة وغير طبيعية فى ثمن الأرض الزراعية (انتهت به أن بلغ ضعف قيمتها الحقيقية على أقل تقدير) ، وزيادة ثمن المنتجات الزراعية وغيرها ، وبالتالى زيادة غلاء المعيشة . ويبدو أن أسعار القطن الزائدة بين ١٩٤٩ و ١٩٥١ أدت وحدها إلى نحو نصف الزيادة فى غلاء المعيشة أثناء تلك الفترة .

— والسياسة القطنية المبنية على الثمن الأقصى ، إن كانت قد أغنت أقلية ، فأفقرت نسبياً الغالبية العظمى ، وخلقت رخاء اصطناعياً أخفى على المراقبين السطحيين آثارها المتعددة والخطيرة فى الاقتصاد القومى وفى معيشة السكان . وكان يمكن اجتناب تلك الآثار السيئة باتباع سياسة «الثمن الأنسب» بصورة مرنة ومبصرة ومطابقة للمنطق الاقتصادى ، بحيث يساهم القطن مساهمة فعلية فى زيادة الرخاء الحقيقى .

٤ — ***عوامل نفسية وصحية*** : هى فى رأينا أهم العوامل التى تتحكم فى إنتاجية الاقتصاد القومى . ذلك أن كل اقتصاد إنما هو مرآة للشعب الذى خلقه بنشاطه ، فالضعف والنقص فى الاقتصاد ما هما إلا صورة من الضعف والنقص الاقتصادى لدى السكان ، ويرجعان إلى بعض أسباب عامة ، جسمية وعقلية ، يمكن إجمالها فيما يلى :

(ا) الضعف النسبى فى المقدرة على العمل لدى الفرد العامل ، ويرجع فى قدر منه إلى نقص تغذيته فى كمها ونوعها ، وتأخرحالته الصحية (أمراض النقص الغذائى ، أمراض طفيلية وميكروبية وعضوية) ، مما يؤدى إلى هبوط النشاط الحيوى وما يتبعه فى الغالب من جمود وقلة إقدام ، وتمسك بالأساليب المألوفة ، وخوف من التغيير والأوضاع الجديدة .

وهناك واقعتان ذات دلالة خاصة فى هذا المجال ، أولاهما أن العامل بالزراعة ، رغم تعطيله نحو ثلثى العام لقلة العمل كما سبقت الإشارة إليه ، لا يسعى غالباً إلى تحسين حاله ولا يتجه من تلقاء نفسه إلى استخدام فراغه الإضطرارى فى أعمال إضافية (مثل الصناعات الصغرى والمنزلية) ليزيد إيراده الضئيل . ولو لاحظنا أن الرجال العاملين فى الزراعة يمثلون نحو ثلثى العاملين فى البلد ، رأينا أن نحو ثلثى السكان العاملين يبقون عديمى الإنتاج نحو ثلثى العام ، وغنى عن البيان فى هذه الحال أن الإنتاجية العامة للاقتصاد المصرى لا بد أن تكون ضعيفة جداً وناقصة للغاية عن أن تسد حاجة جملة سكان البلاد .

وثانيتهما أن مصر تتميز بعدم هجرة أهلها إلى الخارج ، رغم أنها أكثر البلاد ازدحاماً بالسكان ، فيفضل المصرى الفقير — على عكس مثيله فى البلاد المزدحمة الأخرى — أن يعيش عيشة شقاء فى بلده بدل أن « يجرب حظه » فى الخارج .

(ب) تحكم منطق العواطف لدى الأفراد ولدى المجتمع ، فأغلب القرارات الهامة فى ميدان الاقتصاد القومى فى السنوات الأخيرة (حماية المنتجين المحليين ، قوانين الشركات ، تمصير المؤسسات الكبرى) إنما أملتها اعتبارات عاطفية قبل أى شىء آخر . ولئن كانت هذه الاعتبارات هامة دون شك ، بحيث يجب أن يحسب لها حساب خاص ، فيصعب تبريرها بوجه عام من الناحية الاقتصادية ؛ ودلت التجربة على أنها أساءت بعض الإساءة إلى تنمية الاقتصاد القومى .

والاقتصاد مبنى على وقائع ملموسة وخاضع لقواعد دقيقة ، لا يمكن إغفالها دون إحداث ضرر محقق. ولن تكون سياسة اقتصادية سليمة ومفيدة ، مالم تساير هذه الوقائع وتراعى تلك القواعد ، فتصدر عن منطق الواقع وتترك لمنطق العاطفة — وهو جدير بالاحترام فى حد ذاته ولكن قليل التبصر عادة — مجالا محدوداً ، بحيث يحقق مطالب الرأى العام المعقولة دون ضرر بالقوى الإنتاجية وإمكانيات النمو الاقتصادى .

(ج) كثرة التبذير والإسراف . إن مصر بلد فقير بالنسبة إلى بلاد أخرى ، رغم بعض المظاهر الكاذبة ، ودليل ذلك فى ضخامة التفاوت بين حاجات السكان ومواردهم ، وضآلة متوسط الإيراد الفردى ، وانخفاض مستوى المعيشة العام . وكان يتوقع بناء عليه أن تجاهد فى أن تحصل على أكبر غلة ممكنة من مواردها المحدودة القليلة ، فتطبق فى نظام وحزم قاعدة « اقتصاد القوى » . لكن الملحوظ على عكس ذلك ، لدى الأفراد ولدى مصالح الدولة بوجه خاص ، ونظرة عاجلة تكشف عن أوجه التبذير الهامة الآتية :

تبذير فى الأشياء : هو منتشر فى جميع الميادين (صناعة ، نقل ، زراعة ...) ويتخذ صوراً كثيرة . ويمكن عرض أمثلة لاحصر لها ، كالاستهلاك السريع وقلة الصيانة فى الآلات والمركبات والمبانى الخ ، وضياع المواد القديمة وعدم استخدامها من جديد (معادن ، خشب ...) ، والخسارة فى المواد الغذائية (قمح ، ذرة ...) بسبب سوء وسائل التخزين ، الخ الخ .

تبذير فى الوقت : هو المترتب مثلا على البطء الزائد فى إنجاز مختلف المشروعات ، وفى الإجراءات الإدارية والمالية . وكل تأخير فى تنفيذ مشروع أو إنشاء مؤسسة جديدة ، أو فى إجراء من الإجراءات التى تتطلب موافقة الحكومة (رخص ، تصدير ، استيراد ، نقد ، الخ) ، إنما يؤخر الإنتاج فيسبب للمجتمع خسارة اقتصادية محققة ، كبرت أو صغرت .

تبذير فى القيم الإنسانية : هو عبارة مثلا عن تعيين شخص غير كفء لعمل ما وإبعاد آخر أكثر كفاءة ، أو عن عدم الانتفاع بذوى الجدارة والخبرة وتركهم فى مناصب ثانوية لا يستفاد فيها بمقدرتهم الخاصة . وهذا النوع من التبذير — الذى كان منتشراً إلى عهد قريب انتشاراً كبيراً — يكلف البلاد خسارة باهظة ، لأن أندر السلع وأثمنها و أكثرها إنتاجاً إنما هو رأس المال العقلى ، فالنخبة المدبرة هى التى تخلق قوة الأمة ورخاءها أكثر من العدد أو الحشد .

ويصعب بالطبع تقدير الآثار المترتبة على صور التبذير المختلفة تقديراً دقيقاً ، واحتساب ما جلبته من خسارة فى الأشياء والقوى الإنتاجية ؛ لكن الحقيقة واضحة ، وهى أن هذه الخسارات المختلفة تقلل من الغلة الفعلية للاقتصاد القومى .

* * *

والآن — وقد حللنا باختصار الأسباب الهامة (كثافة السكان ، سياسة اقتصادية ، سياسة قطنية ، عوامل نفسية وصحية) التى تفسر ضعف إنتاجية الاقتصاد القومى — ينبغى تكملة الصورة بأن نبين نتائجها العامة فى بنيان هذا الاقتصاد وتطوره .

الباب الثالث

النتائج العـــامة

أدت الأسباب والعوامل المختلفة ، التى سبق استعراضها باختصار ، إلى نتائج خطيرة جداً فى الاقتصاد القومى ، يمكن تلخيصها فى النقط الثلاث الآتية : اختلال عميق فى التوازن ، وركود يكاد يكون تاماً ، وعجز مطرد فى الإنتاج عن أن يسد حاجة الاستهلاك .

١ — ***الاقتصاد القومى مختل التوازن*** : أدت عوامل متعددة (من بينها كثافة السكان ، والخطط الاقتصادية ، والسياسة القطنية) إلى تقوية الاتجاه العام نحو توظيف المال فى شراء الأرض الزراعية وإهمال أوجه الاستثمار الأخرى . ونتج عن ذلك :

(ا) أن أضحى ثمن الأرض الزراعية مبالغاً فيه لأنه تعدى قيمتها الاقتصادية الحقيقية ، فكان متوسطه قبل الإصلاح الزراعى حوالى ٥٠٠ جنيه للفدان ، بينما لم يكن أكثر من ١٣٥ فى الأطيان الجيدة فى فرنسا (فى المنطقة الباريسية مثلا) ونحو ١٢٥ لأحسن الأطيان فى الولايات المتحدة (ولاية آيوا مثلا) ، وذلك بعد مراعاة الطاقة الإنتاجية الخاصة بالأرض المصرية .

(ب) أن المبالغ التى دفعت فوق القيمة الحقيقية للأراضى الزراعية (حوالى ٥٠٠ مليون جنيه منذ سنة ١٩١٣) قد بقيت عديمة الإنتاج اقتصادياً ، بل حالت فوق ذلك دون الإنفاق الكافى على استكمال المرافق اللازمة للأرض (كالمبانى والآلات وغيرها) ؛ وبهذا نقصت غلة رؤوس الأموال الموظفة فى الزراعة .

(ج) أن الميادين الاقتصادية الأخرى (صناعة ، تجارة ، نقل . . .) حرمت من الأموال التى تكدست فى الأرض الزراعية تكدساً أجدب ولا منفعة فيه ، فعانت أوجه النشاط غير الزراعية نقصاً واضحاً فى رؤوس الأموال اللازمة لها ، مما ساعد على خفض كفايتها الإنتاجية بدرجة محسوسة .

(د) أن الاقتصاد القومى أصبح مقسما إلى قسمين رئيسين : قسم زراعى تضخم فيه رأس المال الموظف ، وقسم غير زراعى نقص فيه رأس المال نقصاً كبيراً ، وأدى ذلك إلى ضعف إنتاجية كل من القسمين وبالتالى إلى ضعف الكفاية الإنتاجية العامة .

فقد انتهى اختلال التوازن فى الاقتصاد القومى إلى خفض صافى الغلة ، أى إلى خفض الإيراد القومى . وجدير بالملاحظة أن الاقتصاد المصرى لو كان متوازناً ، لأنتج إيراداً أكبر ، يمكن تقديره بنحو مليار من الجنيهات فى سنة ١٩٥٠ بدل ٧٥٠ مليون ، أى بزيادة نحو ٢٥٠ مليون (أو ٢٥ ٪) .

٢ — **الاقتصاد القومى راكد** : لا يمثل الإيراد القومى فى الواقع سوى صافى غلة الاقتصاد القومى ، فإذا زاد هذا الإيراد العام بقدر يكفى لرفع متوسط الإيراد الفردى رغم تكاثر السكان ، كان الاقتصاد القومى نشطاً ونامياً . أما إذا كانت الحال على عكس ذلك ، كان اقتصاداً راكداً أو متوقفاً .

ويتضح من دراسة تطور الإيراد القومى فى مصر (محسوب بمعيار نقدى غير متغير ، أى الجنيه المصرى بقيمته فى سنة ١٩١٣) :

(ا) أنه بين ١٨٩٧ و١٩١٣ نما الإيراد القومى من حوالى ٧٥ مليون جنيه إلى نحو ١٥٠ ، كما نما متوسط الإيراد الفردى من ٧,٧ جنيه إلى ١٢,٤ ، أى بزيادة ٤,٧ جنيه فى ١٥ عاماً (أو ٤٠ ٪) .

(ب) وأنه من ١٩١٣ إلى أيامنا بقى الإيراد القومى (مع بعض تغيرات وقتية جعلته يصعد تارة إلى حوالى ١٧٠ — ١٨٠ مليون جنيه ويهبط تارة أخرى إلى ١١٠ — ١٢٥ مليون) محبوساً بوجه عام فى حدود ١٥٠ مليون جنيه ، أى أنه لم يزد عما كان عليه سنة ١٩١٣ . وترتب على هذا أن أدى تكاثر السكان إلى هبوط متوسط الإيراد الفردى من ١٢,٤ جنيه فى ١٩١٣ إلى نحو ٨,٨ جنيه فى ١٩٥٠ (أى بنقص ٣,٦ جنيه ، أو ٣٠ ٪ ، فى ٣٧ عاماً) ومعنى ذلك أن القيمة الحقيقية لهذا الإيراد فى ١٩٥٠ لم تكن سوى ٧٠ ٪ تقريباً مما كانت عليه فى ١٩١٣ .

فالتطور العام للاقتصاد المصرى فى الخمسين سنة الأخيرة ينقسم إلى فترتين متمايزتين وعكسيتين :

— فترة (من ١٨٩٧ إلى ١٩١٣) يبدو فيها هذا الاقتصاد نامياً ، إذ أن الإيراد القومى يتضاعف والإيراد الفرد يزيد زيادة مرضية رغم تكاثر السكان .

— وفترة (من ١٩١٣ إلى الآن) يبدو فيها راكداً أوجامداً ، إذ أن الإيراد القومى لا يكاد يتحرك ، ولا يستطيع أن يصعد صعوداً ثابتاً فوق حد معين (كأنه حد أقصى لا يقوى على أن يتعداه) وأن متوسط الإيراد الفردى يهبط هبوطاً مطرداً ومزعجاً للغاية .

والنتيجة التى تخلص من هذه الملاحظات واضحة فى خطورتها وخطرها ، ألا وهى أن الاقتصاد المصرى — تحت تأثير بعض الأسباب العامة التى لم تحارب آثارها ولم تقاوم كما كان يجب — توقف وأصيب بشبه شلل ، جعله عاجزاً عن أن يتحرك وينمو نمواً يتفق وحاجات السكان المطردة الزيادة ويسمح بتحسين تدريجى فى مستوى معيشتهم .

وعلاوة على توقف الإيراد القومى وتراجع الإيراد الفردى ، فإن « ركود » الاقتصاد يتمثل أيضاً فى نوع من التجزؤ ، بل من التفتت فى بنيانه الداخلى ، على أثر تكاثر المنشآت الزراعية والصناعية والتجارية ، وخاصة الصغيرة منها التى لا تقوم على أسس مالية أو فنية سليمة فلا تغل غلة اقتصادية مناسبة .

وبينما يبدو تجمع الوحدات الاقتصادية من مميزات الاقتصاد النامى فى مختلف البلاد ، أخذ الاقتصاد المصرى يندفع فى الاتجاه العكسى ، وفى الأرقام الآتية ما يوضح هذا التطور :

(ا) تكاثر الوحدات الزراعية :	١٨٩٧	١٩٤٧	نسبة الزيادة
عدد الملكيات الزراعية	٧٨٢ ٨٠٠	٢ ٦٦٢ ٣٥٣	٣,٣
عدد السكان	٩ ٧١٥ ٠٠٠	١٩ ١٤١ ٠٠٠	٢,٠

(ب) تكاثر المنشآت الصناعية :

	١٩٢٧	١٩٣٧	١٩٤٧	نسبة الزيادة بين ١٩٢٧ و ١٩٤٧
عدد المنشآت التى يعمل فيها صاحبها فقط	٢٧٤٤٨	٤٨٢٨٣	٤٥٧٩٧	١,٦
« « « « « ١ أو ٢ من العمال	٤٢٨٦٦	٢٦٢٦٣	٦٣٣٢٩	٢,٠
« « « « « ٣ أو ٤ من العمال		٩٧٧٨	١٤٤٦٢	
« « « « « ٥ عمال فأكثر		٧٦٩٧	١٠٠٣١	
جملة عدد المنشآت الصناعية	٧٠٣١٤	٩٢٠٢١	١٣٣٦١٩	١,٩
عدد السكان (بالآلاف)	١٤٢١٨	١٥٩٣٣	١٩٦٠٠	١,٤

فنسبة الزيادة فى عدد الوحدات والمنشآت الاقتصادية أكبر منها فى عدد السكان ، وذلك فى الزراعة والصناعة على السواء (ولم نستطع الحصول على الإحصاءات اللازمة لمقارنة الأرقام الخاصة بالتجارة) ؛ وأكثر ما تكون هذه الزيادة وضوحاً فى الميدان الزراعى ، حيث اقتصرت الزيادة الضخمة فى العدد على الملكيات الضئيلة (لغاية فدان واحد) بينما كاد عدد الملكيات المتوسطة (من ٥ إلى ٥٠ فداناً) والكبيرة لم يتغير .

وهكذا يتضح أن الاقتصاد المصرى جهاز إنتاجى بالأوصاف الآتية :

— كمية الإنتاج تبقى ثابتة ولا تكاد تتغير فى جملتها ؛

— وتتجزأ هذه الكمية تدريجياً فتتوزع على عدد متزايد من الوحدات الصغيرة ؛

— وعليه يتجه متوسط الكفاية الإنتاجية وقيم الإنتاج فى كل وحدة إلى هبوط مستمر .

٣ — **الاقتصاد القومى مصاب بعجز** : وترتب على ركود الاقتصاد القومى منذ زمن طويل أن أضحى ناقصاً ، لأن ركوده انتهى به حتما إلى مرحلة أصبحت فيها قدرته على الإنتاج لاتسد حاجات الاستهلاك ، وجملة هذه الحاجات فى صعود مستمر كما نعلم تبعاً لتكاثر السكان ورغماً عن ضآلة الاستهلاك الفردى . وأخذ هذا النقص شكلا مزعجاً منذ بضع سنوات ، ويتضح ذلك من تجمع الوقائع الآتية :

(ا) عجز الميزان التجارى : من ١٩٣٨ إلى ١٩٥٢ ، أى منذ ١٣ عاماً ، مازال العجز يتكرر فى الميزان التجارى ، وقد بلغ مجموعه ٣٩٠,٨ مليون من الجنيهات . ومما يزيد الأمر خطراً أن هذا العجز يطرد اطراداً سريعاً ، ذلك أن متوسطه السنوى كان حوالى ١٣ مليون فى السنوات العشر بين ١٩٣٨

و ١٩٤٧ ، فصعد إلى ٢١ مليون فى سنتى ١٩٤٧ و ١٩٤٨ ، و ٣٩ مليون فى سنتى ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، وقفز إلى ٧٥ مليون فى السنتين الأخيرتين ١٩٥١ و ١٩٥٢ .

(ب) عجز ميزان المدفوعات (الميزان الحسابى) : فى السنوات الست بين ١٩٤٦ و ١٩٥١ بلغ مجموع العجز فى ميزان المدفوعات ٧٥ مليون جنيه (ويصعد إلى أكثر من ١٠٥ مليون إذا أضيف إليه العجز فى النصف الأول من ١٩٥٢) ؛ وهو عجز أخطر فى دلالته وفى آثاره من عجز الميزان التجارى ، لأنه عبارة عن عجز « نهائى » لا بد أن يعوض أو يغطى بتصدير عملة أو ذهب .

(ج) عجز ميزانية الدولة : لم توازن المصروفات والايرادات فى مشروعات الميزانية المتعاقبة منذ ١٩٣٧ ؛ ولئن تحول العجز المقدر إلى وفر فى الحسابات الختامية ، فإن ذلك كان نتيجة لضغط كبير على المصروفات (بلغت جملته ١١٥ مليون جنيه فى السنوات المالية الخمس بين ١٩٤٦ — ١٩٤٧ و ١٩٥٠ — ١٩٥١) وأغلب هذا الضغط (٧٢ مليون جنيه أى ٦٢ ٪) إنما تم على حساب الأعمال الجديدة ، وهى الأعمال النافعة فى تنمية الاقتصاد والإنتاج .

وعلى هذا كان توظيف المال فى الأعمال الإنشائية قليلا ، إذ بلغ فى المتوسط حوالى ٣,٧٥ دولار لكل فرد سنوياً (بينما كان ٤٩,٢ دولار فى فرنسا ، و ٣٣,٥ فى الولايات المتحدة ، و ١٩,٦ فى النرويج و ١٥,٨ فى إيطاليا ، الخ) . وهذا مع ملاحظة أن المرافق العامة ومقومات النشاط الاقتصادى كانت تتطلب مصروفات إنشائية أضخم نسبياً فى مصر منها فى البلاد الأخرى ، التى تتمتع بعدة اقتصادية أكمل وأحدث وأوفر إنتاجاً .

(د) التضخم النقدى : زاد المصدر من أوراق البنكنوت من ١٤٥ مليون فى آخر ١٩٤٦ إلى ٢٢٣ مليون (منها ٢١١ فى التداول) فى آخر ١٩٥١ ، أى حوالى ٨٠ مليون فى خمس سنوات . صحيح أن الجزء « التضخمى » من هذه الزيادة لم يزد عن ٢٠ — ٢٥ مليون ، إذا أدخل فى الاعتبار عوامل مختلفة كغلاء المعيشة وتكاثر السكان ، لكن يجب أن يضاف إليه من جهة أخرى تضخم آخر مستتر (كإصدار أذنات الخزانة لمشتروات القطن) بحيث يصبح التضخم الحقيقى ، المباشر وغير المباشر ، نحو مائة مليون جنيه فى ست سنوات (١٩٤٦ — ١٩٥٢) .

(هـ) نفاذ الاحتياطيات : فى أثناء السنوات الأخيرة تلاشت سريعاً الاحتياطيات المختلفة التى كانت تحت تصرف الحكومة لمواجهة الصعوبات المالية :

— كان الاحتياطى الحر حوالى ٥٨ مليون فى عام ١٩٤٥ — ١٩٤٦ ، فكاد يتلاشى تماماً الآن ؛

— استنفد الحساب الحر (رقم ١) فى الأرصدة الاسترلينية (٦٤ مليون جنيه فى آخر ١٩٤٩) واقتضى الأمر سحب مبالغ قبل الأوان من الحساب المجمد (رقم ٢) ؛

— ليس للحكومة الآن رصيد فى حسابها لدى البنك الأهلى ، فى حين أن هذا الرصيد بلغ نحو ٨٨ مليون جنيه سنة ١٩٤٧ .

وفى المجموع قد تلاشى ما يقرب من ٢٠٠ مليون جنيه من مختلف الاحتياطيات فى أثناء السنوات الأخيرة .

(و) زيادة الدين العام : زاد هذا الدين من ٩٢ مليون فى نهاية ١٩٤٦ إلى ١٦٠ مليون فى نهاية ١٩٥٠ ، أى بزيادة حوالى ٧٠ مليون فى أربع سنوات .

وإلى جانب هذه الوقائع الخاصة بالدولة والمالية العامة ، يجب إضافة بعض الوقائع الأخرى الخاصة بالأفراد ، وأهمها :

(ز) هبوط الودائع فى صناديق التوفير : تتلخص حركة هذه الودائع فى السنوات الست الأخيرة فى الأرقام الآتية (بملايين الجنيهات) :

	البريد	البنوك	المجموع
أغسطس ١٩٤٦	٣٣,٧	٨,٧	٤٢,٥
» ١٩٤٧	٣٢,١	٨,٥	٤٠,٦
» ١٩٤٨	٢٩,٤	٧,٦	٣٧,٠
» ١٩٥٢	٢٧,١	٩,٤	٣٦,٦
الفرق بين ١٩٤٦ و ١٩٥٢	٦,٧-	٠,٧ +	٦,٠-

وإن زادت الودائع فى صناديق التوفير لدى البنوك زيادة طفيفة ، فقد نقصت نقصاً كبيراً فى صناديق البريد (وهى التى يتمثل فيها بالأخص الادخار لدى عامة الشعب) كما نقصت باطراد جملة هذه الودائع . وفى الواقع ، لو أدخلت فى الحساب زيادة إصدار العملة وزيادة السكان ، كان يجب أن تبلغ جملة هذه الودائع حوالى ٥٠ — ٥٥ مليون جنيه (بدل ٣٦,٥) فى أغسطس ١٩٥٢ لتقابل ما كانت عليه فى أغسطس ١٩٤٦ ، أى أن هناك نقصاً حقيقياً فى التوفير بلغ حوالى ١٥ مليون .

(ح) إستدانة الأفراد : تتضح هذه الاستدانة من بحث أجرته منذ بضعة أشهر كلية التجارة بجامعة فؤاد . وشمل ١٣٠٠ أسرة فى القاهرة يتراوح إيرادها الشهرى بين ٥ و ٣٥ جنيه ، وقد أسفر عن :

— أن ليس ثمة أسرة واحدة من هذه الأسر لديها مدخر فى البنوك أو صناديق التوفير بالبريد ، ولا بوليصة تأمين من أى نوع كان .

— أن متوسط الإستدانة بلغ حوالى ١٤٠ قرشاً شهرياً لكل أسرة ، أى ما يوازى فيما يظهر ١٠ أو ١٥٪ من متوسط إيراد الأسرة .

(ط) زيادة عدد البروتستو : تدل الزيادة السريعة فى عدد البروتستو دلالة أكيدة على الصعوبات التى يلاقيها الصناع والتجار ، وتبين الأرقام الآتية تطور هذه الزيادة فى السنوات الأخيرة :

المتوسط الشهرى فى سنة	١٩٤٩	١٤١٣
» » »	١٩٥٠	٢٢٢٤
» » »	١٩٥١	٣٥١٣
» » »	١٩٥٢	٦٥٤٨

فقد زاد عدد البروتستو أكثر من أربعة أضعاف فى أربع سنوات ، ويشير ذلك إلى أن حالة التجارة والصناعة ، وخاصة فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة ، تسوء بسرعة مزعجة (١).

* * *

ولسنا فى حاجة إلى تحليل هذه القائمة الطويلة من الوقائع والأرقام ، ودلالتها واضحة كل الوضوح . والمهم أن نستخلص منها نتيجتها العامة ، وهى فى غاية الخطورة ؛ وملخصها أن كلا من هـذه العجزات إنما يشير إلى العجز الإجمالى فى الاقتصاد القومى ، أى التفاوت الكبير بين أقصى ما يمكن إنتاجه من جهة وأقل ما يلزم استهلاكه من جهة أخرى ، أو بعبارة أخرى مسافة الخلف بين إمكانيات الإيرادات ولوازم المصروفات . وقد بلغ هذا التفاوت وتلك المسافة حداً لا يمكن تعويضه إلا بالاستقطاع من الثروة الوطنية ، وهذا الاستقطاع عبارة عن نزيف مستمر تتسرب منه ثروة البلاد .

فرأس المال ليس شيئاً ثابتاً ، لدى الأفراد ولدى الجماعات على السواء ، وكما أن ثروة الفرد (أو رأس ماله) تنمو تدريجياً بزيادة إيراده عن مصروفه وتنقص تدريجياً بزيادة مصروفه عن إيراده ، كذلك تنمو ثروة الأمم إذا ما زاد إنتاجها عن استهلاكها ، وتتدهور إذا ما زاد استهلاكها عن إنتاجها زيادة مستمرة . ودون تحقيق توازن مرضى بين الإنتاج والاستهلاك ، سيزداد حتما العجز الحالى تبعاً لزيادة السكان ، مما قد يؤدى إلى انهيار الاقتصاد القومى .

حقاً هناك ما يسمح بالاطمئنان إلى أن هذه الكارثة لن تقع ، إذا اتخذت التدابير الكفيلة بتفاديها قبل فوات الأوان . لكن الاحتمال قائم ، ويبدو كأنه كان ماثلاً أمام البعض إذا لوحظ رحيل عدد من الأجانب ، وتهريب رؤوس الأموال إلى الخارج ، وزيادة تجارة الذهب وتخزينه . ولعل أوضح علامة على التخوف من مستقبل الاقتصاد القومى ما يلحظ من هبوط مستمر فى الأوراق المالية ومن نقص مطرد فى توظيف رؤوس أموال فى مؤسسات جديدة :

---

(١) لا يسعنا فى هذا المقام إلا أن نكرر أن هـذه المظاهر وغيرها ليست فى نظرنا سوى نتيجة طبيعية لتطور الاقتصاد القومى ، بصرف النظر عن أى اعتبار سياسى .

(ا) الرقم القياسى لبورصة الأورق المالية :

ديسمبر ١٩٤٦	١٠٠
« ١٩٤٨	٨٩,٧٣
« ١٩٥٠	٧٦,٩٩
« ١٩٥١	٧٢,٩٩
« ١٩٥٢	٧٢,٠٧

(ب) تكوين شركات مساهمة جديدة :

	عدد الشركات الجديدة	جملة رأس مالها (بالجنيه)
سنة ١٩٤٦	٦٣	١٦,٩٩٠,٠٠٠
« ١٩٤٧	٣٧	٤,٠٦٠,٠٠٠
« ١٩٤٨	١٦	٢,١٧٢,٠٠٠
« ١٩٤٩	١٧	٢,٧٦٥,٠٠٠
« ١٩٥٠	١٥	١,٥٦٣,٠٠٠
« ١٩٥١	٨	١,٢٣٠,٠٠٠
« ١٩٥٢	١٢	١,٩٩٥,٠٠٠

فى ست سنوات ، فقدت الأوراق المالية المدرجة فى البورصة نحو ٤٠ ٪ من قيمتها ، وأصبح رأس المال الموظف فى شركات مساهمة جديدة نحو ١٠ ٪ مما كان عليه .

٤ — **المشكلة التى يجب حلها** : يمكن تلخيص المشكلة التى يتحتم على مصر أن تحلها لتهيء مستقبلا اقتصادياً ثابتاً ومرضياً كما يلى :

— يسفر الاقتصاد القومى فى حالته الراهنة عن عجز خطير ، يمكن أن يقدر بنحو مائة مليون جنيه سنوياً على الأقل ؛ وهذا العجز نتيجة مباشرة لحالة الركود التى توقف فيها الاقتصاد القومى منذ بضع عشرات السنوات ؛

— وعلى هذا لن يمكن حل المشكلة الاقتصادية إلا بأن تعاد إلى الاقتصاد القومى حركته ، ليأخذ ثانياً فى النمو بحيث يساير حاجات الاستهلاك ويضمن فوق ذلك تحسناً تدريجياً فى مستوى المعيشة .

ولا يتعذر تحديد العناصر الرقمية لهذه المشكلة على وجه التقريب ، والأهداف التى يتعين التصويب إليها ليكون الحل سليما ومرضياً :

يجب أولا المبادرة إلى سد العجز الحالى فى الاقتصاد القومى ، ومعنى ذلك أن يغل هذا الاقتصاد — فى القريب العاجل — نحو مائة مليون جنيه إضافية ؛ وليس هذا بالأمر العسير إذا ما حسن إنتاج الموارد الحالية .

ويجب فوق ذلك أن يتاح لمتوسط الإيراد الفردى — الذى يعبر عن مستوى معيشة السكان — أن يزيد زيادة مناسبة . ونظراً لانخفاض هذا الايراد فى الوقت الحاضر[1] يتعين رفعه بسرعة حتى يتضاعف مثلا فى مدى عشرين عاماً . ويبلغ الإيراد القومى المصرى الآن ٧٠٠ مليون جنيه تقريباً ، مما يجعل متوسط الإيراد الفردى نحو ٣٥ جنيهاً ، فاذا أريد أن يتضاعف هذا الإيراد الأخير فى مدى عشرين عاماً (مع إحتساب الزيادة فى السكان ، ومقدر لها متوسط ٢٥٠٠٠٠ نسمة سنوياً) يجب أن يبلغ الإيراد القومى ١٧٥٠ مليون جنيه فى سنة ١٩٧٢ . وهذا التصاعد عبارة عن زيادة سنوية قدرها ٤٥ أو ٥٠ مليون فى المتوسط ، تستلزم توظيف نحو ١٥٠ أو ٢٠٠ مليون جنيه سنوياً من رؤوس الأموال الجديدة ، وذلك على افتراض أن يكون صافى غلة رأس المال الموظف ٢٥ أو ٣٠٪ .

والخلاصة أنه يمكن إعادة الحركة والنمو فى الاقتصاد القومى بشرطين إثنين . هما أن يوظف نحو ١٥٠ أو ٢٠٠ مليون جنيه سنوياً من رؤوس الأموال الجديدة ، وأن تغل هذه الأموال غلة إقتصادية مناسبة . وبهذا سوف يتمكن الاقتصاد القومى من أن يواجه حاجات الإستهلاك المتزايدة ، وأن يضمن فوق هذا تحسناً تدريجياً فى مستوى معيشة السكان .

---

(١) كان متوسط الإيراد الفردى سنة ١٩٥٠ (بالدولار) :

مصر	١٠٥	النرويج	٥٧٠	أفريقية الجنوبية	٢١٥
الولايات المتحدة	١٥٥٠	فرنسا	٥٣٠	النمسا	٢١٠
كندا	٩٣٥	هولاندا	٤٠٠	اليونان	١٦٠
سويسرا	٨٥٠	فنلاندا	٣١٠	الأرجنتين	١٤٥
السويد	٨٠٥	شيلى	٢٧٠	تركيا	١٣٥
الدانمارك	٦٥٠	إسبانيا	٢٤٠	المكسيك	١٣٠
بريطانيا	٦٢٠	البرتغال	٢٣٠	اليابان	١٠٠
بلجيكا	٦١٥	إيطاليا	٢٢٠	الهند	٥٠

(محسوب ، إلا لمصر ، على أساس البيانات الواردة فى الإحصاء السنوى العام للأمم المتحدة سنة ١٩٥١) .

الباب الرابع

خطط العـــــلاج

إن الحل « الإنتاجى » السليم للمشكلة الإقتصادية لا بد أن يكون حلا منطقياً ، مدروساً ومنسقاً ، أى أنه يجب أن يخضع لمبادىء عامة وخطط واضحة ، ويقيم الوزن اللازم لمختلف نواحى المشكلة ، وبالأخص ناحيتها الديموغرافية المتصلة بنمو السكان ، وناحيتها النفسية والصحية ، وناحيتها الإقتصادية البحتة .

١ — المبادىء العامة :

يقتضى ضيق موارد مصر فى الوقت الحالى أن تطبق مبادىء أربعة أساسية تطبيقاً دقيقاً وحاسماً فى كل تدبير ومشروع (وهى مبادىء كثيراً ما أهملت أو أغفلت فيما مضى) .

(ا) مبدأ الاقتصاد : كل مشروع اقتصادى مهما يكن نوعه يجب أن يغل أكثر ما يمكن من صافى الغلة ، بأقل التكاليف الممكنة ، وفى أقل وقت ممكن .

(ب) مبدأ التدرج : المشروعات الإقتصادية يجب أن تنفذ بترتيب إنتاجيتها ، أى أن يبدأ بالمشروعات التى تغل أكبر غلة بالنسبة إلى تكاليفها .

(ج) مبدأ الملاءمة : كل مشروع يجب أن يلائم الظروف المحلية ، ويتناسب مع الحاجات والامكانيات الخاصة بالاقتصاد المصرى .

(د) مبدأ التنسيق : كل مشروع يجب ألا يضر بمشروعات أخرى لاحقة ، بل يُرسم ويكيف بحيث يمهد لها ويسهل إنجازها عندما يأتى وقتها ؛ ومعنى هذا أن تدرس تنمية الإقتصاد القومى درساً عميقاً ، ويوضع لها برنامج شامل ، حتى يكون لكل مشروع فيه محله المنطق وضرورته الواضحة بالنسبة للمشروعات الأخرى .

٢ — الناحية الديموغرافية :

لم يعد محل مناقشة الآن أن أدواء الاقتصاد المصرى ترجع كلها إلى سبب أصلى واحد ، هو إزدحام السكان . ويسير هذا الازدحام فى طريق التفاقم دون انقطاع ، لأن زيادة المواليد عن الوفيات تطرد بسرعة مزعجة للغاية . وهناك احتمال لا بد أن يحسب له حسابه ، ألا وهو أن كل مايعمل لتنمية الاقتصاد

القومى ، مهما يكن العمل سليماً ونشيطاً ، سوف يقصر عن أن يحل المشكلة الاقتصادية حلا مرضياً ويعالجها بحيث يرتفع مستوى المعيشة العام ، ولا مفر من السعى — بكل الوسائل الممكنة — لضغط الزيادة فى عدد السكان ، و « فرملتها » لحصرها فى حدود تتفق إلى حد ما مع اقتصاديات البلد .

وفى هذا الصدد ، ينبغى محاربة ذلك الرأى الخاطىء القائل بأن زيادة السكان أمر مرغوب فيه دائما وعامل مفيد فى كل حال ، وأن بلداً يزداد قوة ورخاء كلما زاد عدد سكانه . وحقيقة الأمر أن الزيادة تفيد طالما أنها لاتتعدى حداً معيناً فى كل بلد ، هو العدد الأنسب لهذا البلد (وطبيعى أن يتفاوت بتفاوت مستوى الإنتاج الاقتصادى فى مختلف البلاد) ؛ أما فوق العدد الأنسب ، فإن الزيادة تخلق ازدحاماً يؤدى حتما إلى ضعف البلد ونقص اقتصاده وانتشار الفقر بين سكانه .

ولبيان هذه الحقيقة ، تكفى مقارنة بسيطة بين الإيراد العام والفردى فى مصر وفى بعض البلاد الأوربية التى تعادلها تقريباً فى المساحة ، ومنها يتبين أن القوة والرخاء لايصعدان دائماً مع زيادة السكان ، بل كثيراً مايهبطان نتيجة لهذه الزيادة (أرقام سنة ١٩٥٠) :

	سويسرا	الدانمارك	بلجيكا	هولاندا	مصر
المساحة المعمورة (بالكيلومتر المربع)	٤١٣٠٠	٤٩٩٠٠	٢٠٥٠٠	٣٢٤٠٠	٣٨٠٠٠
عدد السكان (بالملايين)	٤ر٧	٤ر٣	٨ر٦	١٠ر١	٢٠ر٤
كثافة السكان (فى الكيلو متر المربع من المساحة المستفاد منها) .	١٥٠	١١٠	٣٧٠	٣٨٥	٨٣٥
جملة الإيراد القومى (بملايين الدولارات)	٤٠٠٠	٢٨٠٥	٥٣٠٠	٤٠٢٠	٢١٠٠
متوسط الإيراد الفردى (بالدولار)	٨٥٠	٦٥٠	٦١٥	٤٠٠	١٠٥

٣ — الناحية النفسية والصحية :

إذا كان عجز الاقتصاد عن أن يسد حاجة الاستهلاك راجعاً فى قدر منه إلى نقص فى كمية الإنتاج ، فهو راجع أيضاً — وفى قدر أكبر — إلى نقص فى نوعه ، أى فى صافى غلته . وقد أقيم الدليل على ذلك فى الجزء الأول بالمقارنة بين صافى غلة الاقتصاد (إنتاجية الصناعة ، إنتاجية النقد ، الإنتاجية العامة للاقتصاد القومى) فى مصر وفى كثير من البلاد الأخرى . ونقص الغلة يرجع فى معظمه إلى ضعف « الطاقة الاقتصادية » عند السكان ، ويرجع هذا الضعف بدوره إلى بعض العوامل الجسمية النفسية ، مثل كثرة الأمراض وقلة المقدرة على العمل الخ .

وضرورى أن تحسَّن إنتاجية الاقتصاد المصرى ، وبالتالى طاقة السكان الاقتصادية ، ومعنى ذلك عملياً أن ترفع القدرة على العمل فى كمه وفى نوعه ، بتحسين الحال الجسمية والعقلية عند الأفراد . وفى هذا السبيل يتعين اتخاذ ثلاثة أنواع من التدابير :

(ا) تدابير علاجية، ترمى إلى محـــاربة الأمراض والأدواء التى تصيب السـكان تضعفهم جسمياً وعقلياً .

(ب) تدابير وقائية، ترمى إلى تقوية الأجسام وزيادة قوتها ومناعتها ونشاطها، وذلك بواسطة تغذية مناسبة ومتوازنة فى عناصرها ومطابقة لحاجات الجسم الإنسانى .

(ج) تدابير إرشادية، ترمى إلى أن تنشر فى الناس تلك « العقلية الاقتصادية » التى تكاد تنعدم فى غالبيتهم .

(٤) الناحية الاقتصادية :

مع شىء من المبالغة فى التبسيط ، يمكن أن نلخص هذه الناحية من المشكلة فى الثنائية الآتية : هل يعنى عناية أكثر بتنمية الصناعة ؟ أم يحسن الاهتمام أولاً بتنمية الزراعة ؟ .

(ا) تنمية الصناعة . يبدو من كثرة ما يكتب ويقال عن هذا الموضوع أن الاعتقاد شائع بأن تصنيعاً واسعاً وسريعاً ينقذ مصر من مأزقها الاقتصادى . ولئن كان التصنيع من أهم مقومات التنمية الاقتصادية دون شك ، فالواقع أن الاعتماد الـكلى عليه سابق للأوان فى ظروف مصر الحالية الاقتصادية والاجتماعية ، ذلك أن التصنيع لن يساهم مساهمة جدية فى زيادة ثروة مصر ورخاء سكانها ، قبل أن تحل مشاكله الخاصة به وأهمها :

— المشكلة الفنية ، وهى المتصلة بالمواد الخام التى يمكن إستغلالها إقتصادياً ، وكذلك بالأيدى العاملة المدربة (عمال وملاحظون وفنيون) الخ .

— المشكلة المالية ، وتتلخص فى أن الصناعة الحديثة ، ذات الـكفاية الإنتاجية العالية ، تتطلب رؤوس أموال كبيرة . ففى الولايات المتحدة مثلا يبلغ المال الموظف فى الصناعات الجديدة ١٥٠٠٠ دولار (نحو ٥٢٠٠ جنيه) فى المتوسط لـكل عامل يعمل فى هذه الصناعات ، ويتراوح بين ٦٠٠٠ و ١٠٠٠٠ دولار (من ٢٠٠٠ إلى ٣٢٠٠ جنيه) فى بلاد أوربا الغربية .

ومع قبول رقم أقل من هذه (٥٠٠٠ دولار مثلا أى ١٧٥٠ جنيه) للصناعات التى تنشأ فى مصر ، يتضح أن إيجاد عمل جديد لمائتى ألف من العمال الصناعيين سوف يتطلب توظيف نحو ٣٥٠ مليون جنيه ، مما يغل للاقتصاد القومى إيراداً إضافياً يقدر بنحو ١١٠ — ١٣٠ مليون جنيه سنوياً ، أى متوسط ٦ جنيهات لـكل فرد من السكان . حقاً إن هذه نتيجة لايستهان بها ، لـكنه يمكن فيما يبدو الحصول على نتيجة تعادلها أو تفاضلها بتـكاليف أقل وسرعة أكثر .

— المشكلة الاقتصادية والتجارية ، وهى أهم المشاكل المتصلة بالتصنيع وأعسرها حلا ، وتتصل بسعر تكلفة السلع الصناعية من جهة ، وبالأسواق اللازمة لتصريف هذه السلع من جهة أخرى .

أما سعر التكلفة ، فلا يؤدى التصنيع إلى زيادة الرخاء الفعلى فى البلاد ، مالم يتيسر صنع المنتجات المحلية بثمن لا يزيد عن ثمن نفس المنتجات إذا ما استوردت من الخارج ، وهذه نقطة جوهرية ، كثيراً ما تغيب عن البال فيما يظهر لأسباب عاطفية أو غيرها .

وأما الأسواق ، فلا يتوقع أن منتجات الصناعة المحلية سوف تجد أسواقاً هامة فى البلاد القريبة أو البعيدة (أللهم إلا لبعض الصناعات المعدودة) ، وستعتمد إذن على السوق الداخلية فى تصريف معظم إنتاجها . وهذه السوق فى حالتها الراهنة ضيقة ومحدودة ، ودليل ذلك مثلا ما تعانيه صناعة النسيج المحلية من أزمة منذ بضع سنوات من جراء ما تلاقيه من صعوبة فى تصريف منتجاتها ؛ ولئن بدا لأول وهلة أنها أزمة زيادة الإنتاج عن حاجة السوق ، فهى فى الحقيقة أزمة نقص فى الاستهلاك ، بمعنى أن الإنتاج غير زائد عن حاجة السوق ، لكنه زائد عن مقدرته الشرائية . (فالاستهلاك الصناعى للقطن لا يزيد فى مصر عن ٢ر٨ كيلو جرام سنوياً لكل فرد من السكان ، فى حين أنه يبلغ ٤ر٥ فى إيطاليا ، و٦ر٢ فى فرنسا ، و ٦ر٤ فى هولاندا ، و ٧ر٢ فى سويسرا ، و ٩ر١ فى انجلترا ، و ١٢ فى بلجيكا ، الخ (أنظر الملحق رقم ٢) .

وعلى هذا ، فزيادة الإنتاج الصناعى زيادة كبيرة قبل أن تزيد المقدرة الشرائية لدى المستهلكين ، إنما تمهد السبيل لأزمات خطيرة تبعاً لتعذر تصريف كل هذا الإنتاج . وإذن يقتضى التصنيع خلق القوة الشرائية اللازمة ، ونظراً لخصائص البنيان الاقتصادى والاجتماعى الحالى فى القطر ، لن يتم ذلك إلا بتنمية الإنتاج الزراعى ، لأنه العامل الأول فى القوة الشرائية — أو مقدرة الاستهلاك — لدى غالبية السكان .

على أنه يجب الأخذ بأسباب تصنيع رشيد ، وهناك وسائل معروفة لتحقيقه ، سواء أكان ذلك بتشجيع قيام صناعات جديدة على أسس اقتصادية سليمة أم بتحسين الكفاية الإنتاجية فى الصناعات القائمة . وتتلخص نواحيها الهامة فيما يلى :

(١) تكملة عدة القطر الاقتصادية ، وبالأخص من حيث النقل والمواصلات (طرق رئيسية وفرعية سكك حديد ، ملاحة داخلية ، موانى ، الخ) والقوة المحركة (توليد الكهرباء من الوقود ومن مساقط المياه ، تنسيق شبكة كاملة من محطات التوليد الخ) . وهذه العدة لا بد من إتمامها ، وهى استثمار منتج لرؤوس الأموال ، ينشط الاقتصاد ويحسن إنتاجيته بتيسير مختلف الأعمال وتخفيض تكاليف الإنتاج ، وتعتبر بحق من ألزم لوازم التقدم الاقتصادى فى الزراعة والتجارة والصناعة على السواء (أنظر الملحق رقم ٢) .

(٢) توجيه التعليم العام والتعليم المتخصص (سواء أكان مهنياً أو متوسطاً أو جامعياً) بحيث يراعى المقتضيات الاقتصادية الآتية :

— نشر « العقلية الاقتصادية » فى النشء الجديد ، وإشباعه بروح العمل والإنتاج التى كانت سر نجاح كثير من الشعوب فى ميدان الاقتصاد .

— الإكثار من المدارس المهنية لإخراج العمال الأكفاء والملاحظين والمشرفين لمختلف الأعمال الصناعية ، على أن تطابق حاجات التصنيع وبرنامجه .

— إيجاد صلة عملية بين الجامعات وأوساط العمل والاقتصاد ، لكى يتحقق التناسب اللازم بين إخراج حاملى مختلف الشهادات وبين إمكانيات العمل التى تنتظرهم فى المصالح الحكومية والزراعة والصناعة والتجارة وأيضاً فى الطب والمحاماة وغيرها من الخدمات .

(٣) خلق الجو الملائم للنشاط الاقتصادى واستثمار الأموال فى المشروعات الإنتاجية ، وذلك بتحقيق الاستقرار فى الشئون العامة ونشر الهدوء والطمأنينة بين الناس ، وبتقديم بعض الضمانات والتسهيلات لرؤوس الأموال التى تأتى من الخارج ، على نمط ما يعمل فى كثير من البلاد .

(٤) مراعاة الناحية الاقتصادية فى الضرائب والرسوم ، فلا تكون النظرة إليها مالية بحتة ، بل تراعى لوازم الاقتصاد القومى وتنمية الإنتاج ، ومن بين أمثلة كثيرة لتطبيق هذه الخطة ، يمكن ذكر الآتى :

— تشجيع توظيف مال الشركات فى تحسين مرافقها الإنتاجية وتوسيعها ، وذلك بالتمييز بين الأرباح التى توزع نقداً على المساهمين فتستقطع الدولة نصيبها منها (بضريبة الأرباح التجارية والصناعية ، والضريبة على الأموال المنقولة ، والضريبة العامة على الايراد) ، وبين الأرباح التى يراد إبقاؤها فى المؤسسة للصرف منها على آلات أو مرافق جديدة ، فتخفض الضرائب عن هذه الأرباح غير الموزعة نقداً أو تلغى ، سواء أصرفت رأساً فى تحسين الإنتاج ، أو راحت لتزيد رأس المال فى صورة أسهم مجانية ، أو أحيلت إلى الاحتياطى (مهما يكن نوعه ، على أن تحصل الضرائب المستحقة عليها بالطبع إذا ما تقرر فيما بعد توزيع شىء منها على المساهمين نقداً) .

— عدم تقييد الصناعات قدر الإمكان بالتسعير أو تحديد الأرباح فى غير زمن الحرب ، مع التعويل على تخفيض تدريجى فى الحماية الجمركية لخفض أثمان منتجاتها ، مما يرغم المصانع على تحسين إنتاجها وخفض سعر التكلفة ، فيساعد على خفض غلاء المعيشة . أما طريقة التسعير أو تحديد الأرباح مع الحماية الجمركية — التى يعجبها البعض كسياسة ثابتة — فهى غير إقتصادية لأنها تحول دون محاولة التحسن فى إنتاجية الصناعات المحمية بهذه الحماية والمقيدة بتلك القيود ، مادام ثمن البيع المسعر يكفيها ، ومادام كل تخفيض فى سعر التكلفة يستتبع خفض ثمن البيع المسعر .

(٥) ومع أن النشاط الحر أقدر على إنشاء المصانع وإدارتها ، وهى مجاله الطبيعى الذى يحسن أن يترك له ، فللدولة أن تنشىء أو تساهم فى إنشاء بعض المؤسسات الصناعية فى الحدود الآتية :

— صناعات متصلة بسلامة الدولة ، كالمصانع الحربية .

— صناعات أساسية للاقتصاد القومى ، كالأسمدة واستخراج الحديد الخ .

على أن يراعى فى هذه وتلك أن تقوم على أسس إقتصادية سليمة ، وخاصة من حيث كفايتها الإنتاجية وثمن منتجاتها ، وإلا كانت حملا على الاقتصاد القومى وإضعافاً له .

وينبغى الأخذ فى هذه الوسائل المختلفة من الآن ، لأنها وسائل طويلة الأجل ولا بد من مرور وقت قبل أن تأتى بثمراتها . على أنها لن تجدى الجدوى كلها — كما قدمنا — إلا إذا ارتكنت إلى زيادة القوة الشرائية لدى عامة السكان . والواقع أن إنتاجية الصناعة ، إذا نظر إليها من ناحية الاستهلاك ، شىء نسبى ومتغاير حسب مقدرة السوق : فتكون سلعة واحدة بثمن واحد أرخص نسبياً لمستهلك ارتفعت قوته الشرائية وأغلى لمستهلك آخر انخفضت عنده هذه القوة ؛ والمهم أن تزيد القوة الشرائية ، ولن يتم ذلك فى حالة مصر الراهنة إلا بتنمية الإنتاج الزراعى . ويجدر بالذكر أن النهضة الصناعية فى بلاد أوربا الغربية إنما سبقتها نهضة زراعية أدت إلى زيادة محسوسة فى الايراد الزراعى وبالتالى فى القوة الشرائية لدى السكان .

(ب) تنمية الزراعة . من بين الآثار الحسنة المترتبة على تنمية الإنتاج الزراعى (بما فيه تربية الحيوان) فى كمه ونوعه ، لابد من ذكر الفوائد الآتية :

— رفع مستوى المعيشة لدى مختلف الطوائف ، تبعاً لزيادة إنتاج سلع الاستهلاك وما يتبع هذا من خفض فى أثمانها .

— تحسن الحال الصحية لدى العاملين (وما يترتب عليه من تقوية مقدرتهم على العمل ونشاطهم الجسمى والعقلى) تبعاً لزيادة التغذية وتحسن قيمتها البيولوجية .

— تنمية جميع الميادين الاقتصادية الأخرى (تجارة ، صناعة ، نقل ، عمارة ..) التى تنشأ إيراداتها بطريق مباشر أو غير مباشر عن الايراد الأولى الناتج من الزراعة ، تبعاً لتقوية المقدرة الشرائية عند الناس .

— زيادة الطاقة على الادخار ، حتى تتكون رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار الإنتاجى ، مما يسمح بإخراج الاقتصاد القومى من جموده الحالى .

ولزيادة الإنتاج الزراعى طريقتان معروفتان ، إحداهما إصلاح الأراضى البور وبسط الرقعة المزروعة والأخرى زيادة غلة الأراضى المزروعة حالياً وتحسين إنتاجها .

(١) بسط المساحة المزروعة . أدى ضيق المساحة المزروعة وكثافة السكان إلى أن هبط متوسط المساحة للفرد هبوطاً كبيراً ، كما يتضح من الأرقام الآتية التى تبين مساحة الأراضى المستغلة (بغير الغابات) لكل فرد من السكان (بالمتر المربع) .

	أراضى مزروعة	مراعى	المجموع
مصر	١٢٠٠	—	١٢٠٠
اليابان	٧٠٠	١٠٠	٧٠٠
بلجيكا	١٢٠٠	٩٠٠	٢١٠٠
هولاندا	١١٠٠	١٣٠٠	٢٤٠٠
ألمانيا	٢٠٠٠	١٠٠٠	٣٠٠٠
بريطانيا العظمى	١٥٠٠	٢٤٠٠	٣٩٠٠
الهند	٢٤٠٠	١٠٠٠	٤٤٠٠
إيطاليا	٣٤٠٠	١١٠٠	٤٥٠٠
سويسرا	١٠٠٠	٣٦٠٠	٤٦٠٠
فرنسا	٥٠٠٠	٢٩٠٠	٧٩٠٠
الدنمارك	٧٦٠٠	٩٠٠	٨٥٠٠
الولايات المتحدة	١٢١٠٠	١٧٦٠٠	٢٩٧٠٠

وبناء على هذا الموضع ، ولسنا فى حاجة للعودة إلى توكيد نتائجه الاقتصادية الخطيرة ، فغنى عن البيان أنه يجدر بمصر أن تمد أراضيها المستغلة فى الزراعة إلى أقصى الحدود الممكنة ، على أنه يجب أن نلاحظ :

أولا ، أن إصلاح أراض جديدة يتطلب مالا كثيراً (بين ٣٠ و ٥٠ جنيها للفدان فى المتوسط لمشروعات الرى والصرف الكبرى ، بصرف النظر عن الأعمال الأخرى اللازمة للتعمير والزراعة) ووقتاً طويلا (لا يقل بحال عن عدة سنوات) .

وثانيا ، أن غلة هذه الأراضى الجديدة ، وبعضها صحراوى أو نصف صحراوى ، ستكون قليلة نسبيا .

ولنأخذ مثلا لذلك مشروعاً قيد البحث فى الوقت الحاضر ، يهدف إلى إصلاح ١,١٠٠,٠٠٠ فدان قرب ترعة النوبارية ، وقدر له نحو ٤٨ مليون جنيه (للأعمال الكبرى فقط) ، على أن يتم فى مدى ٥ أو ٦ سنوات . فعلى افتراض أن التقدير الزمنى سيحترم ، وأن صافى غلة هذه الأراضى لن يقل عن ثلثى متوسط غلة الأراضى المزروعة حالياً ، يأتى المشروع بعد إتمامه بزيادة نحو ٤٠ أو ٤٥ مليون جنيه فى صافى الايراد الزراعى فى مدى ٥ أو ٦ سنوات ، فيضيف نحو جنيهين إثنين إلى متوسط الايراد الفردى . ولا تخرج هذه النتيجة عن أن تكون متواضعة ، ولن تغير كثيراً فى أحوال المعيشة لدى عامة سكان القطر .

ومهما يكن من هذا التحذير اللازم ، فثابت أن بسط المساحة المزروعة ضرورة قصوى لمصر . وإن كانت الزيادة فى المساحة المزروعة أقل إنتاجاً مما يتصور أحياناً ، فإنها تزود الاقتصاد القومى فى المستقبل

— بشرط أن تتبع فيها خطة سليمة وحكيمة — بإنتاج إضافي سوف يكون له أحسن الأثر من الناحيتين الاقتصادية والصحية .

ذلك أنها ، علاوة على تنمية التربية (مما يؤدي إلى زيادة استهلاك اللحم والمنتجات الحيوانية الأخرى ، وهو استهلاك ناقص الآن نقصاً كبيراً) ، سوف تسمح بنشر بعض الزراعات المفيدة التي لاتتطلب أجود الأطيان . ومن بين هذه الزراعات يمكن ذكر الآتية على سبيل المثال :

— عدد كبير من النباتات العطرية المستعملة في صناعة العطور والأدوية (صعتر ، عنبر ، حصا لبان الخ) .

— الصوية ، وفوله ذو قيمة غذائية كبيرة ، فضلا عن زيته الذي يستعمل في أعمال كثيرة (راجع مجلة مصر المعاصرة ، مايو ١٩٣٩) .

— السيسل ، الذي ينتج ليفاً مطلوباً لصناعة الأحبال ، وزراعته مربحة وأقل عرضة للمفاجآت من غيرها (راجع مجلة مصر المعاصرة ، يناير — فبراير ١٩٤٣) .

— الفول السوداني ، ولم تكد مساحة المزروع منه تتغير منذ ١٥ عاماً ، فبقيت في حدود ٢٣ — ٢٥ ألف فدان تنتج ٢٠٠ — ٢٥٠ ألف أردب ، ويجب أن تنمى زراعته قدر الإمكان نظراً لما في ذلك من فوائد كبيرة ، إقتصادية وصحية [١] .

(٢) تحسين غلة الأراضي المزروعة حالياً . هو موضوع متشعب ، يتطلب دراسة مفصلة لجميع العوامل التي تؤثر في غلة الحاصلات ، وهي المتصلة :

— بالبيئة التي تتعرض لها النباتات في حياتها ؛

— والتربة من حيث خواصها الطبيعية والكيماوية ؛

— وتحضير التقاوي اللازمة ونشرها ؛

---

(١) أما الفوائد الاقتصادية ، فأهمها :

— أن بسط زراعة الفول السوداني يفتح أبواب العمل أمام آلاف العاملين العاطلين الآن بغير إنتاج في جزء كبير من العام .

— أن زيته وفير ومن نوع جيد ، فبينما لاينتج فدان القطن أكثر من ١٥٠ كيلو جرام من الزيت ، ينتج الفول السوداني بين ٦٠٠ و ١٠٠٠ كيلو جرام للفدان ، أي ما يزيد عن بذرة القطن أربعة أو ستة أضعاف .

— وأخيراً سوف يتيسر تصدير كل ما يفيض عن حاجة الاستهلاك المحلي ، نظراً للنقص العالمي في المواد الدهنية (وقد زاد هذا النقص بمقدار ٢٠ ٪ منذ قبل الحرب) .

وأما الفوائد الصحية ، فهي :

— إمكان زيادة الزيوت النباتية في تغذية السكان ، واستهلاكها الآن قليل جداً ، إذ أنه لا يكاد يبلغ متوسط عشرة جرامات للفرد يومياً .

— ونظراً لأن الفول السوداني غني في بعض عناصر ذات فائدة حيوية كبيرة (بروتايين ، مواد دهنية ، فيتامين ا ، ب ، كالسيوم ، فوسفور ، حديد ، نحاس) ، فإن زيادة محسوسة في استهلاكه تساعد على سد بعض نواحي النقص في تغذية الشعب (يوزع في بعض البلاد على تلاميذ المدارس خبز مزود بزبد الفول السوداني) .

— والعمليات الزراعية (إختيار أنواع النبات ، إستخدام المخصبات والأسمدة ، محاربة الآفات الحشرية والفطرية ، معالجة التبذير والخسارة فى الحصد والجنى والتخزين ، الخ) .

ونظراً لتعذر دراسة هذا الموضوع بالكامل فى نطاق هذه الرسالة المختصرة ، حسبنا أن نشير هنا إلى بعض نقط هامة :

ا — لا تغل أرض مصر غلة متناسبة مع ما اشتهرت به من خصوبة ، كما يتضح من الضعف النسبى الملحوظ فى مختلف المحاصيل (اللهم إلا فيما يتعلق بالقطن) قياساً ببلاد أخرى . ويعزى هذا الضعف عادة إلى نقص فى وسائل الصرف من جهة ، وفى العمليات الزراعية من جهة أخرى ؛ ويبدو أن المزارع التى تتبع فيها الإرشادات الفنية المبنية على تجارب الاخصائيين لا تشمل أكثر من ١٥٪ من المساحة المزروعة . وفيما عدا هذا يجهل الزراع هذه الإرشادات أو يهملونها .

ب — وعلاوة على ذلك ، تبين الاحصاءات الزراعية هبوطاً محسوساً فى غلة أهم الزراعات الغذائية ، كما يتضح من الأرقام الآتية (متوسط محصول الفدان) :

		١٩٣٢-١٩٣٩ متوسط	١٩٤٦-١٩٤٩ متوسط	الفرق	سنة ١٩١٣
قمح	بالأردب	٥ر٦٥	٤ر٨٥	— ٠ر٨٠	٥ر٢٥
ذرة شامية	»	٧ر٢٦	٦ر٢٨	— ٠ر٩٨	٦ر٣٣
ذرة رفيعة	»	٨ر٢٣	٧ر٥٤	— ٠ر٦٩	٨ر٤٦
شعير	»	٦ر٦٦	٦ر٢٩	— ٠ر٣٧	٥ر٨٦
عدس	»	٤ر١٢	٤ر٠٧	— ٠ر٠٥	٤ر٧٠
فول	»	٤ر٧١	٤ر٧٦	+ ٠ر٠٥	٥ر٥٣
بصل	بالقنطار	١٣٨	١٤٤	+ ٦	١٩٠
قصب السكر	»	٨٥٤	٦١٣	— ١٤١	٦٥٥

وأغلب الظن أن هذا الهبوط راجع إلى اطراد إجهاد التربة تبعاً لزيادة استغلالها بالدورة الثنائية من جهة ، وإلى نقص (فى الكم وفى النوع) فى الأسمدة اللازمة لتعويض خسارة التربة فى العناصر المعدنية (أزوت ، كالسيوم ، فوسفور . . .) من جهة أخرى .

ومعروف أن غلة الأرض تخضع للعنصر الذى يوجد منه أقل كمية فى التربة بالنسبة إلى حاجة الزراعة ، وضرورى إذن أن يعرف العامل المحدِّد (وقد يكون أكثر من واحد) الذى يهبط بغلة الزراعات المصرية ؛ لا سيما واستهلاك التربة الكيماوى ذو أثر خطير ، إذ أنه يؤدى — فوق الهبوط فى الكمية — إلى هبوط فى قيمة المحصول الجيوية ، مما يضر حتماً بحالة السكان الصحية . وتصور الأسطر الآتية حقيقة جديرة بأن تكون دائماً محل تأمل واعتبار :

« لا يكون الغذاء غنياً فى العناصر المعدنية إلا بنسبة توفرها فى التربة التى استخرج منها هذا الغذاء ، فالأرض الفقيرة الضعيفة يقابلها رجال فقراء وضعفاء جسمياً وعقلياً ومالياً » (لوفتين) . « إذا أجهدت الأرض واستهلكت عناصر خصوبتها ، انخفض مستوى المعيشة وانخفضت معه أحوال السكان وقوتهم الاقتصادية » (بروس) .

ج — زاد استهلاك الأسمدة الكيماوية فى مصر (كان الوارد منها ٣٥ ألف طن فى سنة ١٩١٠ ، و ١٢٠ ألف فى ١٩٢٠ ، و ٣٠٠ ألف فى ١٩٣٠ ، و ٥٧٠ ألف فى ١٩٤٩) ، لكنه لا يزال قليلاً بالنسبة إليه فى كثير من البلاد الأخرى . وتبين الأرقام الآتية جملة استهلاك مختلف الأسمدة الكيماوية (بالكيلو جرام من المواد الفعالة : أزوت نقى ، حمض الفوسفوريك ، بوتاسا) فى مصر وفى بعض البلاد الأخرى :

	متوسط الاستهلاك لكل فرد من السكان	متوسط الاستهلاك للفدان الواحد
مصر	٥ر٨	١٩ر٩
اليابان	٩ر٧	٥٦ر٠
إيطاليا	١٠ر٣	١٢ر٩
سويسرا	١١ر٣	٤٥ر٤
بريطانيا العظمى	١٦ر٢	٤٦ر٧
فرنسا	٢٦ر٣	٢١ر٧
الولايات المتحدة	٢٨ر٣	١٠ر٨
ألمانيا الغربية	٣٢ر١	٧٣ر٥
بلجيكا	٣٣ر٣	١٢٠ر٢
هولاندا	٤٤ر٨	١٧٢ر٦
الدانمارك	٥٧ر٥	٣١ر٨
نيوزيلاندا	٨٢ر٥	١٦٠ر٦
العالم (عدا روسيا)	٦ر٣	—

فالأرقام الخاصة بالاستهلاك المصرى ، بالنسبة إلى المساحة المزروعة وبالنسبة إلى عدد السكان ، أقل بكثير منها فى أغلب البلاد الأخرى ، وخاصة البلاد ذات ضيق فى الأرض وازدحام فى السكان ؛ واستهلاك الأسمدة الكيماوية ناقص فى مصر نقصاً كبيراً ، وخاصة إذا روعى أن الأرض المصرية ، التى تزرع زراعة كثيفة للغاية ، تنتج متوسط ٦ر١ محصول فى العام الواحد ، فتصيبها خسارة كبيرة فى العناصر المعدنية .

وإلى جانب هذا النقص فى الكمية هناك نقص آخر فى أنواع الأسمدة ، والظاهر أنها ليست كلها مما

يناسب تركيب التربة ولوازم مختلف الزراعات فى مختلف المناطق . ويتقضى الأمر الإكثار من تحليل التربة ، لكى يعرف بالدقة ما تحتاج إليه كل أرض من الأسمدة ؛ وعلى هذا الأساس يمكن أن تعوض بالتسميد خسارة الأرض من مختلف العناصر ، فتزوَّد بالعناصر التى لا توجد فيها بمقدار ملائم ، مما يساعد كثيراً على تحسين غلتها وحفظ خصوبتها .

د — لم يعد ثمت شك فى أن تطبيق الأساليب العلمية والفنية فى الزراعة المصرية (استعمال المخصبات والأسمدة اللازمة ، زراعة أنواع النبات المتناسبة مع التربة والمناخ ، الخ) يسمح بزيادة الغلة زيادة كبيرة وبتكاليف قليلة نسبياً . وتنطبق هذه الملاحظة بالأخص على الحاصلات الثلاث الرئيسية : القطن والقمح والذرة .

وفيما يتعلق بالقطن ، هناك مجال واسع لتحسين عملياته ، من حيث اختيار الصنف الملائم لكل جهة ، واستعمال الأسمدة اللازمة ، وتنظيف الأرض من الحشائش ، ومحاربة الآفات فى مختلف مراحل النمو بواسطة الكيماويات ، الخ . وحينذاك يمكن الحصول على غلة أكثر من الغلة الحالية ، وبذلك يتيسر إنتاج كمية متساوية من القطن فى مساحة أضيق ، فلو زاد محصول الفدان بنسبة ٢٥ ٪ مثلاً ، توفر نحو ٣٠٠ ألف فدان لزراعات أخرى ، مما يزيد جملة الإنتاج الزراعى زيادة لها قيمتها .

أما القمح ، فكان متوسط محصول الفدان ٤٫٨٥ أردب فى السنوات بين ١٩٤٦ و ١٩٤٩ . وجدير بالذكر أنه كان فى فرنسا منذ نحو عشرين عاماً أقل من هذا (١٦ قنطار للهكتار أى ٤٫٥ أردب للفدان) ، ثم بعد تقدم فن الزراعة ونشر أساليبه ، أمكن الحصول فى بعض المناطق على ٦٠ و ٧٠ قنطار للهكتار ، أى ما يوازى ١٧ أو ١٩ أردب للفدان ؛ وليس ثمت استحالة فى أن تتقدم زراعة القمح فى مصر وتبلغ نتائج مماثلة لهذه .

وأما الذرة ، فكان متوسط محصول الفدان فى مصر ٦٫٣ أردب بين ١٩٤٦ و ١٩٤٩ . وقد أدت زراعة الذرة الهجين إلى النتائج الآتية :

— فى الولايات المتحدة ، حيث كان متوسط المحصول ١٤ قنطار للهكتار (٤٫٢ أردب للفدان) فى المدة بين ١٩٢٩ و ١٩٣٦ ، فزاد إلى ٢١ قنطار (٦٫٣ أردب الفدان) فى المدة بين ١٩٤١ و١٩٤٦ ، وبلغ فى بعض الولايات (آيوا ، إنديانا) ٣٧ قنطار ، أى نحو ١٠ أرادب للفدان .

— فى فرنسا ، حيث كان متوسط المحصول نحو ١٤ قنطار للهكتار ، فأمكن الحصول على ٥٠ و ٦٠ قنطاراً (١٥ — ١٨ أردب للفدان) وأحياناً أكثر من هذا .

هـ — وتتطلب تربية الحيوان عناية خاصة ، لأنها لا تزال مهملة إلى حد كبير فى مصر ، رغم أهميتها القصوى فى تنمية الإنتاج الزراعى . ودون الخروج عن حدود الواقع والعملى ، يجب أن يُهدف إلى زيادة إنتاج التربية من كافة الأنواع (وخاصة من حيث اللبن واللحم) إلى أربعة أضعاف ما هو عليه الآن ، وذلك فى مدى بضع سنوات . على أن بلوغ هذا الهدف مشروط بوضع برنامج منطق ومنسق ، يمكن إجمال نقطه الهامة فيما يلى :

— يستخدم الآن نحو ربع عدد المواشى فى القطر فى تحضير الأرض وريها ، ولا بد من الاستعاضة عنها بالآلات ؛ وبذلك يحرق وقود معدنى فى الحرث والأعمال التحضيرية الأخرى ، بدل أن « تحرق » التغذية الآدمية التى كان يمكن الحصول عليها من المساحة الموقوفة الآن على هـذه المواشى ، وتوفر هذه المساحة لاستخدامها فى تربية الأبقار بقصد إنتاج اللبن واللحم .

— دلت التجارب العملية على أنه تسهل زيادة إنتاج اللبن أربعة أضعاف وإنتاج اللحم ضعفين فى سنتين أو ثلاث ، وذلك بإدخال أنواع الأبقار الكثيرة الإدرار (كالفريزيان والجيرزيه والشورتهورن والنورماندى) وتحسين الفصائل المصرية تمهيداً لإيجاد فصائل متوطنة وفيرة الإدرار ، فضلا عن العناية اللازمة بتربية الجاموس المصرى .

— من الميسور توفير كل ما يلزم من علف وخاصة فى فصل الصيف ، وذلك بإنشاء السيلو للعلف ، وبإدخال بعض الزراعات العلفية الصيفية الوفيرة الإنتاج ، ثم باستيراد ما قد يلزم من كسب وخلافه من بلاد أخرى ، كالسودان وسوريا وباكستان .

— العمل على بناء الكارات والسيلو وورش الجرارات الخ ، ويمكن أن يتم ذلك بواسطة قطع وأجزاء مصنوعة مقدماً يسهل تركيبها فى المكان اللازم .

— مد تسهيلات الاقتراض الزراعى فى صوره المختلفة إلى التربيـة ، سواء أكان ذلك لشراء الحيوان ، أو للحصول على العلف (بزراعته أو شرائه) ، أو لإنشاء مختلف المبانى اللازمة .

* * *

وتكفى هذه الأمثلة القليلة لإقامة الدليل على أنه لا يصعب على مصر أن تحذو حذو كثير من البلاد الأخرى ، فتزيد إنتاج زراعتها زيادة كبيرة وسريعة ، وبتكاليف غير كبيرة . ذلك أن زيادة الإنتاج المترتبة على تحسين غلة الأرض لا تكلف ما تكلفه زيادة الإنتاج المترتبة على إصلاح الأرض البور أو إنشاء صناعات جديدة ، فمشكلتها فنية وإدارية أكثر ما تكون مالية . وبهذا تبرز أهمية الإرشاد الزراعى فى تحسين غلة المحاصيل ، فقد انتهت الأبحاث والتجارب العلمية فى مصر إلى معرفة مواطن النقص وطرق علاجها ، وأضحت الأساليب الفنية اللازمة معروفة بوجه عام ، لكن ينقصها التطبيق العملى على نطاق واسع ، ولن يتم ذلك إلا بإرشاد المزارعين وتعميم الثقافة الزراعية .

وبشرط تنفيذ سياسة زراعية رشيدة ، ليس من المبالغة فى شىء أن نهدف إلى زيادة إنتاج الزراعة بنسبة ٥٠٪ فى مدى بضع سنوات ، مما يضيف نحو ١٥٠ مليون جنيه إلى صافى قيمة الإنتاج الزراعى (و٧ أو ٨ جنيهات إلى متوسط الإيراد الفردى) . وليس من المبالغة فوق هذا أن نقول إنه من الممكن فى فترة أطول — بالجمع بين تحسين غلة الأرض وبسط المساحة المزروعـة ، وباستخدام الأراضى « المتوفرة » لزراعات ذات إيراد مالى مرتفع — أن يضاعف الإنتاج الزراعى الحالى (أى أن يضاف إلى قيمته نحو ٣٠٠ أو ٣٢٠ مليون جنيه) ؛ ويترتب على ذلك — مع الزيادة فى الإيرادات التى تتبع

تنمية الزراعة من تجارية وصناعية ونقل — أن يبلغ الإيراد القومى حوالى ١٢٠٠ مليون جنيه ، أى ما يوازى نحو ٥٥ جنيه (بدل ٣٥) لكل فرد من السكان فى المتوسط .

وهكذا يتضح فى النهاية — بعد تقدير مختلف الاعتبارات والعوامل — أن الطريق السليم لحل مشكلة تنمية الإنتاج القومى وعلاج خطورة الحالة الاقتصادية إنما يبدأ بزيادة الإنتاج الزراعى ، وبزيادة غلة الأرض أولا وقبل أى شىء آخر ، وهذا هو الحل الأسرع والأضمن والأوفر فى التكاليف .

« ليس هناك توظيف للمال أكثر فائدة وربحاً من توظيفه فى الإنتاج الزراعى ؛ فلا تزال إمكانيات التقدم أوسع بكثير فى الزراعة ، لأنها تخلفت عن الصناعة ولا تزال غالباً فى مرحلة بدائية . . . وتحسن فنى بسيط ، إذا ما طبق تطبيقاً عاماً وعملياً ، يؤدى إلى زيادة ضخمة فى الإيراد ، وهناك أبحاث زراعية ربح منها المجتمع آلاف أضعاف ما صرف فيها . . . ويجب على المزارع أن يدرك أن مستقبله أضحى فى عمل رأسه وتفكيره أكثر منه فى عمل سواعده وعضله » . (بروس) .

وتترجم تلك الأسطر حقائق واقعية وصحيحة فى جميع البلاد .

* * *

وإذا كنا نؤكد ضرورة الاتجاه أولا نحو الزراعة وتنميتها ، فلأنها نقطة البداية فى تنمية الإنتاج القومى . على أن ليس معنى ذلك أن نهمل النواحى الاقتصادية الأخرى ، وأخصها استكمال عدة البلاد وتحقيق الشروط اللازمة للنشاط الصناعى والتجارى ، بل لا بد أن تنسق هذه النواحى كلها فى برنامج شامل ، يتيح للبلاد أن تستغل مواردها استغلالا مثمراً وتفيد منها إفادة كاملة ، فترسم للسياسة الاقتصادية ، فى نواحيها الكثيرة والمتشعبة ، خطط واضحة ومدروسة علمياً وفنياً وعملياً . هذه هى المهمة الخطيرة الملقاة على عاتق المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى ، الذى نرجو له كل توفيق ونجاح فى رفع مستوى المعيشة لدى أهل مصر الكرام ، وتحقيق تقدمهم ورخائهم واستقرارهم الاقتصادى والاجتماعى .

ملحق (١)

مصـــايد الأسماك

من بين أوجه الإنتاج المتصلة بالزراعة والتى يجب تنميتها ، لا بد من ذكر مصايد الأسماك . وسبق أن قدر إنتاج مصايد الأسماك المصرية بين ٤٠ و ٦٠ ألف طن من السمك سنوياً (منها نحو ١٥ ألف فقط من البحر المالح) ، فيكون متوسط الاستهلاك الفردى من السمك ٢ أو ٣ كيلو غرامات سنوياً ، أى ٦ أو ٨ غرامات فى اليوم . على أنه ورد فى مذكرة وضعتها أخيراً وزارة التجارة والصناعة أن إنتاج مصايد الأسماك لا يتعدى ١٩ ألف طن فى السنة ، فإن صح هذا هبط متوسط الاستهلاك الفردى إلى أقل من كيلو غرام واحد فى السنة أو أقل من ٣ غرامات فى اليوم . ومن المفيد مقارنة الرقم المصرى بأرقام بعض البلاد الأخرى (بالكيلو غرام من السمك للفرد سنوياً) :

مصر	١ — ٣ (؟)	إسبانيا	٢١ر٥	شيلى	١٢ر٥
النرويج	٤١٥	بريطانيا العظمى	١٩ر٥	فرنسا	١٠
الدانمارك	٥٨ر٥	الولايات المتحدة	١٧	ألمانيا	٨
اليابان	٤٥ر٥	نيوزيلاندا	١٧	بلجيكا	٧
البرتغال	٣٥ر٥	فنلاندا	١٦ر٥	أفريقيا الجنوبية	٥
السويد	٢٨	فينيزويلا	١٥ر٥	إيطاليا	٤
هولاندا	٢٣	مراكش	١٤ر٥	الأرجنتين	٣ر٥

وتوضح هذه المقارنة الفائدة العظيمة التى تجنيها مصر من تنمية مصايد الأسماك ، سيما وتغذية الشعب ناقصة جداً فى البروتين الحيوانى (لا يزيد استهلاك اللحم مثلا عن ٢٥ أو ٣٠ جراماً للفرد فى اليوم فى مصر ، فى حين أنه يبلغ ١٥٠ إلى ٢٠٠ جرام فى الأوقات العادية فى بلاد غرب أوربا وشمال أمريكا) . ولا شك أن المال اللازم لإنشاء أسطول مناسب لصيد الأسماك وتدبير وسائل نقل السمك إلى المستهلك — وليست أموالا كبيرة نسبياً — يكون توظيفاً منتجاً جداً (كما يلاحظ فى اليابان ومراكش مثلا) لأنه يغل غلة اقتصادية وفيرة ، مباشرة وغير مباشرة .

ملحق (٢)

جدول العدة والنشاط الاقتصادى

هناك علاقة وثيقة ومزدوجة بين الرخاء الحقيق فى بلد ، وبين عدته ونشاطه الاقتصادى ، فيزداد الرخاء تبعاً لا كتمال العدة ونمو النشاط ، كما أن زيادة الرخاء تمكن من التوسع فى العدة والنشاط الاقتصادى . وفى معرفة الأرقام الخاصة بمصر فى هـذا المجال ومقارنتها بالأرقام الخاصة ببلاد أخرى ، ما يمكن من تكوين فكرة دقيقة وواقعية عن مستواها الاقتصادى ورخائها الحقيق .

وهذا ما قصد إليه بالجدول الآتى ، الذى يتضمن مختلف البيانات عن الإمكانيات الأساسية ، والاستعداد الصناعى والمالى ، والنشاط الاقتصادى والتجارى لكل عشرة آلاف من السكان فى مصر وفى بعض البلاد الأخرى . ويشمل هذا الجدول جزءاً اتخذت فيه الأرقام المصرية أساساً للمقارنة (معدل : ١) لكى تزداد الفوارق بروزاً ووضوحاً .

ويبدو جلياً من هـذا الجدول أن العدة الاقتصادية والنشاط الإنتاجى فى مصر ، إن كانا يشابهان نظائرهما فى بعض البلاد « المتأخرة » اقتصادياً ، فإنهما لا يزالان بعيدين عما وصلا إليه فى البلاد « المتقدمة » ، ولا تقل نسبة النقص فيها عن عشرة أو عشرين أو ثلاثين ضعفاً حسب الحالات . وقد نجح كثير من البلاد فى تدارك مثل هذا النقص ، وذلك بفضل الجهد والعمل والمصابرة ، وليس ثمت ما يمنع مصر من أن تبلغ بدورها هذا الهدف ، إذا ما عرفت كيف تعزم وتقرر وكيف تعمل وتنتج .

جدول مقارنة الاستعداد والنشاط الاقتصادى لكل عشرة آلاف من السكان فى مصر والبلاد الأخرى[1]

			مصر	فرنسا	بريطانيا العظمى	ألمانيا	إيطاليا	بلجيكا	هولاندا	سويسرا	السويد	الدانمارك	اسبانيا	اليونان	تركيا	اليابان	الهند	مصر	تركيا	اليابان	الهند	البلاد الأوربية (متوسط)	الولايات المتحدة
	(١) زراعة																						
١	المساحة المستفاد منها (مزارع ومراعى بدون الغابات)	هكتار	١٢٠٠	٧٩٠٠	٣٩٠٠	٣٠٠٠	٤٥٠٠	٢١٠٠	٢٤٠٠	٤٦٠٠	٦٧٠٠	٨٥٠٠	١٥٢٠٠	١٠٨٠٠	٢٧٤٠٠	٨٠٠	٤٤٠٠	١	٢٢,٨	٠,٧	٣,٧	٥,٣	٢٤,٨
٢	« « « (« « مع «)	«	١٢٠٠	١٠٥٠٠	٤٢٠٠	٤٥٠٠	٥٨٠٠	٢٧٠٠	٢٦٠٠	٦٧٠٠	٤٠٣٠٠	٩٣٠٠	١٧٠٠٠	١٣٠٠٠	٣٣١٠٠	٣٨٠٠	٥٤٠٠	١	٢٧,٦	٣,٢	٤,٥	٨,٨	٣٨,٦
٣	الإنتاج الغذائى (قمح وذرة وارز وبطاطس[2])	طن	١٧٩٠	٢٧٤٠	—	١٩٩٠	٢٣٢٥	—	—	—	—	—	١٨١٠	—	٢٢٢٥	١٦٨٥	١٢٠٠						
٤	استهلاك الأسمدة الكيماوية[3]	«	٦٠	٢٦٥	١٦٠	٣٢٠	١٠٥	٣٣٥	٤٥٠	٤١٥	٣١٥	٥٧٥	٨٠	١٠٠	—	٩٥	٢	١	—	١,٦	٠,٠٣	٤,٣	٤,٩
٥	بهائم الذبيح تحت التصرف[4]	وحدات	٢٢٥٠	٧٠٥٠	٥٥٠٠	٤٥٠٠	٥٠٠٠	٣٩٠٠	٤٧٠٠	٥٥٥٠	٦٠٠٠	١٤٥٥٠	—	٩٨٥٠	١٥٨٠٠	٣٥٠	٣٩٠٠	١	٧	٠,٢	١,٧	٣	٥
٦	إنتاج مصايد الأسماك	طن	٣٠	١٠٠	١٩٥	٨٠	٤٠	٨٠	٢٣٠	—	٢٨٠	٥٨٥	٢١٥	—	—	٤٥٥	—	١	—	١٥,٢	—	٦,٥	٥,٧
	(٢) صناعة		(١٩٤٨)		(١٩٤٨)	(١٩٣٦)	(١٩٣٨)		(١٩٥٠)		(١٩٤٩)	(١٩٤٩)				(١٩٤٩)	(١٩٤٩)						
٧	عدد المؤسسات الصناعية	وحدات	١٤	—	١١	١٦	٢١٣	—	١٢	—	٢٣	١٨	—	—	—	١٣	١						
٨	القوة المحركة الموجودة	حصان	٢٢٠[5]	—	—	—	—	--	—	—	٥٨٧٠	١٩٨٠	—	—	—	—	—						
٩	عدد العمال	وحدات	١٨٠	—	١٠٩٥	٧٦٥	٥٩٥	—	٨٣٥	—	٩١٠	٥٥٠	—	—	—	٣٣٥	٤٥	١	—	١,٩	٠,٣	٤,٤	٤,٥
١٠	صافى قيمة الإنتاج	ألف دولار أمريكى	٧٥	—	٣٠١٠	١٥٤٥	٣٧٠	—	—	—	—	١٣٢٠	—	—	—	—	—	١	—	—	٠,٣	٢٠٠٨	٧٠,٣
١١	جملة استهلاك القوة المحركة[6]	طن	١٥٠٠	٢١٦٠٠	٤٤٠٠٠	٢٦٣٠٠	٦٣٠٠	٣٥٠٠٠	١٩٦٠٠	٢١٣٠٠	٣٢٦٠٠	٢٠٩٠٠	٥٧٠٠	٢٢٠٠	٢٦٠٠	٧٦٠٠	١١٠٠	١	١,٧	٥	٠,٧	١٤,٣	٥٣,١
١٢	استهلاك التيار الكهربائى	ألف كيلوات ساعة	٣٣٠	٧٩٠٠	١١٠٤٠	٩١٧٠	٥٣٧٠	٩٨٦٠	٧٣٢٠	٢٢٣٠٠	٢٥٩٠٠	٥٠٠٠	٢٢٥٠	٧٣٠	٣٨٠	٥٤١٠	١٤٠	١	١,٢	١٦,٤	٠,٤	٢٩,٤	٧٧,٥
١٣	إنتاج السكر	طن	٨٥	٣٤٠	١٥٠	٤٥٠	١٣٥	٥٢٠	٤٠٥	—	٤٤٥	٨٦٠	٦٥	—	٧٥	٤	٣٥	١	٠,٩	٠,٠٤	٠,٤	٤,٤	١,٨
١٤	« الأسمنت	«	٥١٠	١٨١٥	١٩٤٥	٢٢٦٥	١٠٩٠	٤١٣٥	٥٩٥	٢٣١٠	٢٧٦٥	٢٠٣٠	٧٥٠	٣٦٠	١٩٠	٥٣٠	٧٥	١	٠,٠٤	١	٠,١	٣,٦	٥
١٥	الاستهلاك الصناعى للقطن	«	٢٨	٦٢	٩١	٣٧	٤٥	١٢٠	٦٤	٧٢	٤٢	٢٤	٢٣	٣٠	٢٠	٤١	١٩	١	٠,٧	١,٥	٠,٧	٢	٥,٧
١٦	« « الصوف	«	١,٧[7]	٢٦	٤٦	١٢	١٢	٣٨	١٧	١٧	١٩	٨	٧	—	٩	٣	—	١	٥,٣	١,٨	—	١٢	١١,٣
	(٣) تجارة خارجية																						
١٧	واردات	ألف دولار أمريكى	٢٨٢	٧٣٠	١٤٤٥	٥٦٥	٣١٠	٢٢٥٠	٢٠٥٥	٢٢٤٠	١٦٩٠	١٩٨٥	١٤٠	٥٣٥	١٣٥	١١٥	٣٣	١	٠,٥	٠,٤	٠,١	٤,٥	٢,١
١٨	صادرات	«	٢٥٢	٧٣٠	١٢٥٠	٤١٥	٢٦٠	١٩٢٥	١٤١٥	١٩٣٠	١٥٧٥	١٥٤٥	١٣٥	١١٥	١٢٥	١٠٠	٣٥	١	٠,٥	٠,٤	٠,١	٤	٢,٧
١٩	جملة التجارة الخارجية	«	٥٣٤	١٤٦٠	٢٦٩٥	٩٨٠	٥٧٠	٤١٧٥	٣٤٧٠	٤١٧٠	٣٢٦٥	٣٥٣٠	٢٧٥	٦٥٠	٢٦٠	٢١٥	٦٨	١	٠,٥	٠,٤	٠,١	٤,٣	٢,٤
	(٤) مالية																						
٢٠	الوسائل النقدية (نقد متداول وودائع)	«	٦٠٠	٢٢٥٠	٢٩٠٠	—	٨٥٠	٣٦٠٠	١٨٠٠	٥٧٥٠	٢٣٠٠	٢٢٥٠	٦٠٠	٣٢٠	٣٥٠	٣٥٠	١١٠	١	٠,٦	٠,٦	٠,٢	٣,٨	١٢,٩
٢١	ايراد السكان السنوى	«	١٠٥٠	٥٣٠٠	٦٢٠٠	—	٢٢٠٠	٦١٥٠	٤٠٠٠	٨٥٠٠	٨٠٥٠	٦٥٠٠	٢٤٠٠	١٦٠٠	١٣٥٠	١٠٠٠	٥٠٠	١	١,٣	١	٠,٥	٤,٩	١٤,٨
٢٢	جملة الضرائب المباشرة وغير المباشرة المدفوعة[8]	«	٢٦٥	١٤٠٥	٢٢٠٥	—	٣٩٠	١٥٣٥	١٠٢٥	٩٠٠	١٤٦٠	—	—	—	٢٢٥	—	٤٠						
	(٥) نقل ومواصلات																						
٢٣	قاطرات	وحدات	٠,٥	٣	٤	٣	١	٣	١	٣	٣	٢	١	٠,٥	٠,٥	١	٠,٢	١	١	٢	٠,٤	٤,٥	٦
٢٤	عربات ركاب	«	٠,٨	٨	١١	٨	٢	٩	٢	١٣	٨	٨	٢	٠,٣	١	٢	٠,٥	١	١,٣	٢,٥	٠,٦	٨,١	٣,٨
٢٥	« بضائع	«	١٠	١٠٦	٢٢٠	٧٠	٢٨	١١٠	٢٢	٥٠	٧٥	٤٥	٣٠	٦	٨	١٣	٦	١	٠,٨	١,٣	٠,٦	٦,٩	١٣,٦
٢٦	حركة الركاب	ركاب — كيلومتر	١٢١٥	٦٣٠٠	٧٦٠٥	٦١٦٠	٤١٩٠	٨١٩٠	٦٠٦٥	١٤٠٥٠	٩٤٨٠	٨٠٧٥	٢٥١٥	٤٦٥	١٠٤٠	٨٣٢٥	١٨٠٠	١	٠,٩	٦,٩	١,٥	٥,٥	٢,٨
٢٧	« البضائع	طن — كيلومتر	٦٣٠[9]	٩٢٩٠	٧١٥٠	١٠١٠٠	٢١٧٠	٦٣٥٠	٢٩٩٠	٤٠٠٠	١٢٣٥٠	٢٨٤٠	٢٢٨٠	١٦٠	١٢١٠	٣٧٠٠	١١٩٠	١	١,٩	٥,٩	١,٩	٨,٦	٨٩,٩
٢٨	سيارات خاصة وسيارات أجرة	وحدات	٢٩[10]	٣٦٥	٤٦٠	١٢٥	٧٥	٣٢٠	١٣٥	٣٥٥	٣٦٠	٢٧٥	٣٠	١٠	٥	٣	٥	١	٠,٢	٠,١	٠,٢	٧,٩	٩١,٣
٢٩	سيارات نقل وأتوبيس	«	٩	١٨٥	١٩٠	١١٠	٥٠	١٧٠	٨٥	٨٥	١٣٠	١٤٠	٣٠	٢٥	٨	١٥	٣	١	٠,٩	١,٧	٠,٣	١٢,١	٦١,٣
٣٠	أسطول تجارى	طن	٥٠	٧٦٥	٣٦٠٠	٩٥	٥٥٥	٥٦٠	٣٠٨٠	—	٢٩٢٥	٢٩٥٠	٤٢٠	١٦٨٥	١٨٥	٢٢٥	١٢	١	٣,٧	٤,٥	٠,٢	٣٣,٣	٣٦,٣
٣١	أجهزة تليفونية	وحدات	٥٣	٥٦٠	١٠١٥	٤٥٠	٢٤٥	٧٥٥	٦٩٠	١٨٤٠	٢١٥٥	١٥٤٠	٢١٠	٩٥	٣٠	١٨٠	٤	١	٠,٦	٣,٤	٠,١	١٦,٤	٥١,٢
٣٢	خطابات للداخل	آلاف	٧٤	٦٨٠	١٥٩٥	٨٨٠	—	٢٢٤٥	١٣٧٥	٢٠٠٠	١٢١٥	٨٠٠	٣٧٠	١٥٥	٥٥	٣١٠	—	١	٠,٧	٤,٢	—	١٥,٣	—
٣٣	« مرسلة إلى الخارج	«	١٠	٥٠	٨٠	٣٥	—	٨٥	٦٥	١٧٠	٥٠	٥٥	١٥	١٥	٤	—	—	١	٠,٤	—	—	٦,٢	٢,٦
٣٤	برقيات للداخل	«	١,٤	٤,٣	٨,٣	٤,٨	٥,٦	٥,٨	٣,٨	١,٨	٧,٣	٤,٥	٦,٧	٥,٢	٣	٩,٨	٠,٦	١	٢,١	٧	٠,٤	٣,٨	٨,٣
٣٥	« مرسلة إلى الخارج	«	٠,١	٠,٨	٢,١	٠,٤	٠,٥	١,٦	١,٠٩	٣,٩	١,٨	٢,٥	٠,٤	٠,٦	٠,٢	—	٠,٠٥	١	٢,٠	—	٠,٥	٥	١٣
٣٦	مسافرون وسواح أجانب	وحدات	١٤	٦٧٥	٨٥	—	٧٤٠	—	٣٢٠	٣٧٥٥	٢٤٥	٦٣٥	—	٢٥	١٠	٢	—	١	٠,٧	٥,١	—	٢٧,٦[11]	١٣
	(٦) متنوعات																						
٣٧	عدد المساكن	«	٢١١٠	٣٠٩٠	٢٢١٠	١٩٠٥	—	٣٣٦٥	٢١١٥	—	٣١٣٥	١٨٢٥	—	٢٤٨٥	—	—	—	١	٠,٥	٤	—	٤,٥	٦,٥
٣٨	« الأطباء	«	٢	٨	—	—	—	٩	٨	١٣	٦	١٠	—	—	١	٨	—	١	٠,٨	٢,٧	—	٦,٦[11]	٨,٦
٣٩	« الأسرة فى المستشفيات	«	١١	٥٥	١٠٠	—	—	٣٥	٤٠	١٥٥	١١٠	٩٥	—	—	٩	٣٠	٢	١	٠,٨	٢,٧	٠,٢	١٦,٣	١٩,٨
٤٠	« الصحف (عدد النسخ يومياً)	«	١٨٠	٢٨٤٠	٥٩٩٠	—	٩٨٠	٣٣١٠	٢٨١٠	٣٥٤٠	٤١٦٠	٤١٤٠	٦٠٠	١٠٢٠	١٥٠	٢١٩٠	٦٠	١	٠,٨	١٢,٢	٠,٣	١٧,٤	٦٢,٤
٤١	« أجهزة الراديو	«	٩٥	١٦٤٥	٢٤٣٠	١٦٢٠	٦٢٥	١٦٢٠	١٩٣٥	٢١١٠	٣٠٧٥	٢٨٠٠	٢١٥	١٦٥	١٩٠	٩١٥	١٠	١	٢,٠	٩,٦	٠,١	٠,٤	٦٢,٤

(١) حوسبت الأرقام والنسب كلها من واقع البيانات الواردة فى الإحصاء السنوى العام الأمم المتحدة والإحصاءات المصرية الرسمية .
(٢) حوسب البطاطس على أساس أن ٤ ك ج منه تعادل ١ ك ج من الحبوب .
(٣) أوزان محسوبة بالكيلو جرام من المواد النشطة (أوزت ، حمض الفوسفوريك ، بوتاشا) .
(٤) أبقار وجاموس وخرفان وماعز وخنازير فقط .
(٥) سنة ١٩٤٥ .
(٦) معادلة بالطن من الفحم .
(٧) رقم تقريبى .
(٨) محسوبة على أساس جملة إيرادات ميزانية الدولة .
(٩) رقم تقريبى لسنة ١٩٤٦ — ١٩٤٧ على أساس ٥٨٥٠٠٠٠ طن من البضائع و ٢٠٠ ك م مسافة النقل فى المتوسط .
(١٠) منها ٢٤ ملاكى و ٥ أجرة .
(١١) بغير سويسرا .

فهرس

صفحة

تقديم ٥

الباب الأول — الوقائع الأساسية ٧

١ — كثافة السكان ٧

٢ — الإنتاج الزراعى ٨

٣ — إنتاجية الصناعة ١٠

٤ — الإنتاجية الفعلية للنقد ١١

٥ — الإنتاجية العامة للاقتصاد القومى ١٢

الباب الثانى — الأسباب الرئيسية ١٥

١ — زيادة السكان وإنتاجية الزراعة ١٥

٢ — السياسة الاقتصادية العامة ١٧

٣ — السياسة القطنية ١٨

٤ — عوامل نفسية وصحية ١٩

الباب الثالث — النتائج العامة ٢٢

١ — الاقتصاد القومى مختل التوازن ٢٢

٢ — الاقتصاد القومى راكد ٢٣

٣ — الاقتصاد القومى مصاب بعجز ٢٤

٤ — المشكلة التى يجب حلها ٢٨

الباب الرابع — خطط العلاج ٣٠

١ — المبادىء العامة ٣٠

٢ — الناحية الديموغرافية ٣٠

٣ — الناحية النفسية والصحية ٣١

٤ — الناحية الاقتصادية ٣٢
(ا) تنمية الصناعة ٣٢
(ب) تنمية الزراعة ٣٥
ملحق (١) — مصايد الأسماك ٤٣
ملحق (٢) — جدول العدة والنشاط الاقتصادى ٤٤

المطبعة العالمية
احمد حسن عزى وشركاه
١٦ شارع ضريح سعد بالقاهرة — تليفون ٢٩٣١٧

المطبعة العالمية
احمد حسن عزى وشركاه
١٦ شارع ضريح سعد بالقاهرة — تليفون ٢٩٣١٧

F:338.962:M59mA
مونييه، هنري
مشكلة تنمية الاقتصاد القومي
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01264288

American University of Beirut

F338.962 M59mA
مونييه ـ هنري
مشكلة تنمية الاقتصاد القومي .

F
338.962
M59mA

F
38.9
59m

Coll

DATE DUE

F
338.962
M59mA